



كلية الدراسات العليا

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



أثر التمويل بالعجز علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان

(1998-2017م)

**Impact of Deficit Financing on Gross Domestic
Product in Sudan(1998 – 2017)**

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي (تمويل)

إشراف الدكتور:

علي احمد الامين

الاعداد الدارس:

محمد نور عيسي محمد نور محمد

اكتوبر 2019م

الآية

قَالَ تَعَالَى:

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْعَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾﴾

سورة البقرة: ٢٨٢

الإهداء

أهدي هذه الرسالة الي الذين تكبدوا مشاق الحياة من أجل أن نصل الي
مبتغانا حتي تصبح الحياة شراع مشربئاً ينبض بالأمل (والدي العزيزين)
وأيضاً أهدي هذه الرسالة الي تلك الشموع التي احترقت لكي تضيء لنا
الطريق (أساتذتنا الإجلأ) والي الذين وجدت معهم كل الألفة والمودة وطيب
المعشر جمعنا بهم العلم (جميع الآخوه والزملاء)

الدارس

الشكر والعرفان

أولاً الشكر لله سبحانه وتعالى ثم اسرة كلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا..... والشكر موصول الي مكتبة الدراسات العليا جامعة السودان والمكتبة

المركزية لجامعة افريقيا العالمية

ثم الشكر أجزل للدكتور علي أحمد الأمين المشرف علي هذه الدراسة الذي يمدنا بالتوجيه والتصويب حتي خرجت الدراسة بثوابها هذا ، نشكر تواضعه والصبره علينا حتي قضي الله هذا الأمر .

وادين بالشكر لبنك السودان المركزي الذي امدنا بمعلومات ذات الصله

تقديراً لجهودكم المشرقة وعطائكم المتواصل في مسيرة التعليم نتقدم إليكم بأسمي ايات الشكر والتقدير وهذه لمسة تقدير نشد بها حبال التواصل بيننا لما قدمتموهو من بذل وعطاء لإرساء قيم التفوق والنجاح

الدارس

المستخلص

تناولت هذه الدراسة التمويل بالعجز واثره علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1998 - 2017م)، وتمثلت مشكلة الدراسة في وجود تأثير للتمويل بالعجز علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال فترة الدراسة ، وهدفت الدراسة الي التعرف علي ظاهرة التمويل بالعجز وأسباب اللجؤ ومعرفة السياسات التي اتبعت لمعالجة آثار التمويل بالعجز، ولمعالجة ودراسة هذه المشكلة تم وضع الفرضيات التالية. للتمويل بالعجز أثر سالب علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان.هنالك ارتباط قوي بين التمويل بالعجز والناتج المحلي الاجمالي .عدم فعالية السياسات والأجراءات التي اتبعت لمعالجة آثار التمويل بالعجز.

إعتمدت هذه الدراسة علي المنهج التاريخي والمنهج التحليل الوصفي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة ومنهج التحليل الأحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) .

توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها العلاقة بين ظاهرة التمويل بالعجز والناتج المحلي الإجمالي طردية في السودان أثناء فترة الدراسة.هنالك علاقة إرتباط قوي بين التمويل بالعجز والناتج المحلي الإجمالي ، هنالك عدم فعاليه للسياسات والإجراءات التي إتبعتها الحكومة لتقليل من ظاهرة التمويل بالعجز وتقادي آثارها. ومن اهم توصيات الدراسة يجب أستخدام التمويل بالعجز فقط بعد انقضاء المرحلة الأولى من التنمية مما يؤدي الي المساهمة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان، العمل علي تقليل الإرتباط بين التمويل بالعجز والناتج المحلي الإجمالي حتي لا يتم الإعتماد عليية في تمويل التنمية الإقتصادية في السودان. وضع سياسات وإجراءات اكثر فعالية حتي تمكن من تقليل الأثار الناتجة عن التمويل بالعجز، وعدم الإعتماد عليية في تمويل عجز الموازنة.

Abstract

This study investigated the deficit financing and its impact on the Gross Domestic Product (GDP) in Sudan (1998 - 2017). The problem of the study was represented in that there was a deficit financing effect on the (GDP) in Sudan during the studied period. The study aimed to identify the phenomenon of deficit financing and the reasons behind resorting to this measure and to find out the policies that were adopted in order to address the effects of the deficit financing. In order to investigate this problem, the following hypotheses were set: Deficit financing has a negative impact on (GDP) in Sudan. There is a strong correlation between deficit financing and (GDP). Policies and measures adopted to address the effects of deficit financing were ineffective.

This study used a historical and a descriptive analytical methods and the Statistical Package for Social Science (SPSS) to describe and analyze the investigated phenomenon.

The study concluded several findings, the most important include: There is a direct relationship between the deficit financing and the (GDP) in Sudan during the period studied. There is a strong correlation between deficit financing and (GDP). The policies and measures adopted by the government to reduce the phenomenon of deficit financing and avoid its effects were ineffective. The most important recommendations of the study: Deficit financing should be used only after the end of first stage of the development so as to contribute to the (GDP) in Sudan effectively. The correlations between deficit financing and (GDP) should be reduced so that the government does not depend on it in financing economic development in Sudan. More effective policies and measures should be adopted in order to reduce the effects of deficit financing so the government would not depend on it to finance the budget deficit.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآيه
ب	الأهداء
خ	الشكر
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
الفصل الأول الأطار المنهجي للدراسة	
1	المبحث الاول: الأطار المنهجي للدراسة
4	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة	
12	المبحث الاول: مفهوم التمويل بالعجز
32	المبحث الثاني: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي
37	المبحث الثالث : أثر التمويل بالعجز علي الناتج المحلي الإجمالي
الفصل الثالث تجربة التمويل بالعجز في السودان	
40	المبحث الاول: خلفية تاريخية عن الاداء الاقتصاد السوداني
47	المبحث الثاني: أسباب إنتهاج السودان سياسة التمويل بالعجز
59	المبحث الثالث: الآثار السالبة لظاهرة التمويل بالعجز علي الإقتصاد السوداني
الفصل الرابع : دراسة تطبيقية ومناقشة الفرضيات والنتائج	
69	المبحث الاول : توصيف النموذج
72	المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات والخاتمة
80	قائمة المصادر والمراجع
83	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
43	الناتج المحلي الإجمالي في السودان	(1)
45	نسبة التمويل بالعجز في القطاعات الناتج المحلي الإجمالي	(2)
51	الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1998-2017م)	(3)
56	التمويل بالعجز في السودان خلال الفترة (1998-2017م)	(4)
60	عرض النقود الكلي خلال الفترة (1998-2017م)	(5)
63	علاقة التمويل بالعجز بعرض النقود خلال الفترة (1998-2017م)	(6)
66	الأرتباط بين التمويل بالعجز والتضخم خلال الفترة (1998-2017م)	(7)

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملاحق
(1)	بيانات تحليل التمويل بالعجز والنتاج المحلي الإجمالي
(2)	نتائج التحليل الإحصائي SPSS
(3)	معدلات التضخم

الفصل الاول

الاطار المنهجي للدراسة

المبحث الاول : الإطار المنهجي

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الاول

الأطار المنهجي للدراسة

المقدمة: Introduction

ظل التمويل بالعجز في قائمة اهتمام المفكرين الإقتصاديين سواء في الدول المتقدمة أو في الدول المتخلفة باعتباره من الوسائل الفعاله لعلاج البطالة والكساد. حيث استعر الجدل الفكري في أوائل الستينيات القرن الماضي بين المفكرين الإقتصاديين والباحثين في شئون التنمية حول إمكان اعتماد البلاد المتخلفة عليه كوسيلة لتمويل التنمية الإقتصادية.

وفي الإقتصاد الحديث نلاحظ إغلب الدول النامية تعاني من زيادة العجز المالي في موازينها العامة مما جعلها تعتمد علي تمويل العجز المالي من خلال الإقتراض الداخلي(التمويل بالعجز) وكذلك الخارجي،وينصب موضوع الدراسة علي طريقة التمويل بالعجز في الموازنة العامة، والسودان احد البلدان التي تعاني من العجز الشديد في موازنتها العامة، بسبب إرتفاع النفقات العسكرية والخدمية، وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية والحيوانية، وهذا يتطلب تخفيض الإنفاق الحكومي والبحث عن مصادر تمويلية، وأتباع آليات الحديثة من أجل تخفيض العجز في الموازنة الحكومية .

مشكلة الدراسة: Study problem

وتركزت مشكلة الدراسة في إن السودان في فترة من الفترات استخدم التمويل بالعجز في الموازنة العامة للدولة، وذلك لإنخفاض الإيرادات الزراعية والتمويل الخارجي وارتقاع الإنفاق الحكومي وانخفاض الإنتاج، مما ادي الي توجه الدولة الي التمويل بالعجز(الأصدار نقد الجديد)، وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود تأثير للتمويل بالعجز علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من (1998-2017م).

ويمكن الوقوف علي تساؤلات الدراسة من خلال الأتي:

1. هل هنالك تأثير للتمويل بالعجز علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة؟
2. ماهي الأسباب التي ادت الي اللجؤ للتمويل بالعجز ؟
3. هل تم توجيه التمويل بالعجز الي القطاعات الإنتاجية (القطاع الزراعي والصناعي)؟

فرضيات الدراسة: Study Hypothesis

1. للتمويل بالعجز أثر سالب علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان.
2. هنالك ارتباط قوي بين التمويل بالعجز والناتج المحلي الإجمالي في السودان .
3. عدم فعالية السياسات والأجراءات التي إتبعتم لمعالجة آثار التمويل بالعجز.

اهداف الدراسة : Study Objectives

1. التعرف علي ظاهرة التمويل بالعجز وأسباب اللجوء إليها.
2. التعرف على الآثار المترتبة من إستخدام الدولة لأسلوب التمويل بالعجز علي الناتج المحلي الإجمالي.
3. معرفة السياسات التي تم إتباعها من قبل الدولة لمعالجة آثار التمويل بالعجز.

إهمية الدراسة : Study importance

الأهمية العملية : مد الجهات المختصة بنتائج تأثير التمويل بالعجز علي الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

الأهمية العلمية : مواصلة لدراسات السابقة في سد الفجؤ التي تركتها الدراسات السابقة فيما يتعلق بقياس أثر التمويل بالعجز علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان ، ولأضافة في المكتبة السودانية يستفيد منها القراء والباحثين .

منهج الدراسة : Study Method

اعتمدت هذه الدراسة في جانبها النظري علي المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة وذلك من خلال دراسة التطور التاريخي لوضع الإقتصاد السوداني والأدبيات التي تناولت هذه الظاهرة ، إضافة لمنهج التحليل الوصفي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة، اما في الجانب العملي التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة التحليل منهج التحليل الأحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) وذلك لتحليل البيانات لمعرفة أثر التمويل بالعجز في الناتج المحلي الإجمالي السوداني خلال فترة الدراسة .

حدود الدراسة : Study Limits

الحدود المكانية : جمهورية السودان.

الحدود الزمانية : 1998 - 2017م.

هيكل الدراسة : Structure Study

جاءت هذه الدراسة بعنوان أثر التمويل بالعجز في الناتج المحلي الأجمالي ، وقسمت الي اربعة فصول رئيسية لكل فصل عدد من المباحث ، فالفصل الاول الإطار المنهجي للدرسة والدراسات السابقة ، واما الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة يحتوي علي تعريف عن مفهوم التمويل بالعجز ومفهوم الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة بينهما ، وأثار التمويل بالعجز علي الناتج المحلي الإجمالي وفي حين الفصل الثالث يعرض اداء الإقتصاد السوداني وظاهرة التمويل بالعجز ، وأسباب إتباع هذه السياسه في السودان ، واما الفصل الرابع فيه الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات والخاتمة والمراجع والملاحق.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة: Previous Studies

1- عوض ابراهيم علي (2009م).

تناولت هذه الدراسة ادارة التمويل بالعجز وأثره علي التنمية الإقتصادية في السودان، وتمثلت مشكلة الدراسة في وجود موارد هائلة غير مستغلة ووجود طاقات عاطلة بالقطاعات الإنتاجية والنقص في السيولة المثلي مع وجود قدرة استيعابية، تعثر عملية التنمية الإقتصادية بالسودان اللإفتقار للموارد المالية الكافية والنقص في السيولة المثلي مع وجود قدرة استيعابية .

أهمية الدراسة التعرف علي سلبيات و إيجابيات سياسة التمويل بالعجز في ظل السمات الأساسية والهيكلية للإقتصاد السوداني، ، وفرضيات الدراسة أن الإستدانة من الجهاز المصرفي ليست هي السبب الرئيسي في دفع الضغوط التضخمية بالسودان، أن التمويل بالعجز من المصادر الحقيقية لا يؤدي الي خلق توسع في الكتلة النقدية، وبالتالي لا يؤدي لأحداث التضخم. ومن اهم أهداف الدراسة التأكد من وجود إرتباط وعلاقة سببية بين التمويل بالعجز ومعدلات التضخم بالسودان، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالظاهرة والمنهج الإستقرائي والتحليلي والقياسي والكمي المعتمد علي الدوال الخطية.

وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية أن تمويل عجز الموازنة العامة في السودان عن طريق الأستدانة من الجهاز المصرفي بسبب عدم كفاية الإيرادات العامة لمقابلة وتغطية النفقات العامة قد تم بالتمويل بالعجز وليست عن طريق الإقتراض من الجمهور ورغمأ عن ذلك بلغ تاثير هذا الإصدار الجديد علي الأفاضل النقدي المتسبب في دفع الضغوط التضخمية. ومن أهم التوصيات توجيه الموارد الماليه بهدف رفع مستوى الأنتاج والإنتاجية في القطاعات الإنتاجية القائمة والإسراع باستقلال الطاقات العاطلة خاصة في مجال القطاع الصناعي لأرتفاع القيمة لمضافة الناتجة بالمستوى الذي يؤدي لزيادة العرض الكلي مع التركيز علي سلع الصادر. (علي، 2009م)

2- عباس ناصر علي حسين (2003م).

تناولت الدراسة آلية تمويل عجز الموازنة العامة في العراق واثارها في بعض المتغيرات الاقتصادية، وتركز مشكلة الدراسة باعتماد الموازنة العامة للدولة على التمويل من خلال الإيرادات النفطية مع محدودية الإيرادات الاخرى، وبسبب انخفاض اسعار النفط تعرضت الموازنة العامة إلى عجز كبير، مما ادى إلى لجوء الحكومة إلى اختيار إحدى الطرق الثلاثة لتمويل بالدين العام التمويل من خلال الإصدار النقد الجديد والإقتراض الخارجي الدراسة تهدف الي توضيح الطريقة الأنسب و الأقل كلفة لمعالجة العجز في الموازنة الحكومية، سواء التمويل عن طريق مزادات حوالات الخزينة، أو الإصدار النقدي الجديد، وتتبع أهمية الدراسة من خلال التعرف الي الطريقة الأنسب لتمويل عجز الموازنة الحكومية ،وكذلك بيان إي الطرق الأقل تاثير علي المتغيرات النقدية وعلي الإستقرار الاقتصاد.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج إستمرار العجز ولقد وقع على عاتق السياسة النقدية تمويل من خلال إتباع سياسة النقد الرخيص، كذلك من خلال الإقتراض من البنوك التجارية مما ادى الي تقادم الديون، ومحدودية أسعار الفائدة في جذب الودائع والقروض الداخلية والخارجية، وبالتالي إنعدام دورها الإيجابي مع العجز في الموازنة ، ومن اهم توصيات الدراسة يجب ضغط النفقات العامة وخاصة الخارجية الي إدني من المستوي الحالي لمعالجة العجز في الموازنة العامة ، وايضاً العمل علي تطوير الأسواق المالية في العراق من خلال أبراز الدور الأيجابي لسعر الفائدة في جذب الودائع الداخلية والخارجية للإستفادة منها في تمويل النفقات العامة.(حسين،2003م)

3- سعاد ابراهيم اسماعيل (1995م)

تناولت الدراسة التمويل بالعجز من المنظور الوضعي الإسلامي وأثر تطبيقه علي السودان ، وتكمن مشكلة الدراسة في أن السودان واصل إعتماده علي الإستدانة من بنك السودان المركزي بالرغم من التراكم مديونية الحكومة من البنك المركزي وتراكم مديونية المؤسسات العامة لعجزها المالي. ومن اهم فرضيات الدراسة ان هنالك علاقة سببية متبادلة بين كمية النقود والمستوي العام الأسعار، ليست هنالك حاجة ماسة في ظل الإقتصاد الإسلامي للتمويل التضخمي.

هدفت الدراسة الي التأكد والتوثيق من وجود إرتباط وعلاقة سببية بين التمويل بالعجز والتضخم، وخاصة وأن العامل الأكثر اثراً في عرض النقود هو تفاقم مديونية القطاع العام من الجهاز المصرفي، إتبعته هذه الدراسة المنهج التاريخي في تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة الإقتصادية قيد الدراسة والمنهج التحليلي والإحصائي الكمي والقياسي.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ان تمويل عجز الموازنة العامة من الجهاز المصرفي بسبب عدم مواكبة التحصيلات الجارية للإنفاق الحكومي المتزايد ادي الي زيادة عرض النقود زيادة طردية ومباشرة، كما أكدت ذلك النتائج الإحصائية التي تشير الي أنه كلما تغير التمويل بالعجز من الجهاز المصرفي بالوحدة تغيرات كمية النقود. ومن اهم التوصيات هذه الدراسة تخفيض معدلات نمو الأسعار عن طريق تقييد النمو الطلب الكلي وفي نفس الوقت العمل علي زيادة نمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات من خلال إتخاذ الإجراءات وسياسات في جانب العرض والطلب.(اسماعيل،1995م)

4- هدي محمد سليمان (2003م).

تناولت الدراسة التمويل بالعجز وأثره علي التضخم في السودان(1990-1998)، وتركزت مشكلة الدراسة في أنه اذا لجأت الدولة لتغطية العجز في الموازنة عن طريق التمويل بالعجز دون تغطية الإيرادات الحقيقية، فإنه سوف تزيد القوي الشرائية في يد الدولة ويؤدي ذلك الي زيادة موقفها التنافسي في سوق السلع والخدمات في المجتمع، والتي افرزات تؤدي الي زيادة الضغوط التضخمية. تتمثل أهداف الدراسة في أن التمويل في الاقتصاد الاسلامي واره الفقهاء حوله بالاضافة الي الضوابط التي تحكمه وإستقلالية البنوك المركزية والتي تشمل دور بنك السودان في تمويل العجز عن طريق المادة 57 (أ) من قانون بنك السودان، وآثار التمويل بالعجز علي المؤشرات الكلية مثل عرض النقود والتضخم.

تتمثل أهمية الدراسة في ألقاء الضوء علي الظروف التي تدعو الحكومة الي إستخدام التمويل بالعجز دون تغطية من موارد حقيقية وتأثيرات هذه الإستدانة علي عرض النقود ومدى إرتباط هذه الإستدانة بالتضخم الذي حدث خلال الفترة الدراسة. وفرضيات الدراسة تتمثل في ان التعديل المستمر في المادة 57 (أ) من قانون بنك السودان وإجبار وزارة المالية البنك لتمويل العجز المستمر في موازنتها العامة قد آثر سلباً علي

البنك وعلي الأصدار النقدي ومن ثم زيادة عرض النقود ،أقتراض الحكومة من بنك المركزي كانت له آثار تضخمية عالية. منهجية الدراسة استخدامت الأسلوب النظري معتمدة علي المراجع الفقهية في مجال الاقتصاد ومعتمدة علي آراء الفقهاء والعلماء حول الموضوع قيد الدراسة وبالإضافة للأسلوب الوصفي والتحليلي .

وتوصلت الدراسة الي بعض النتائج منها أن الزيادة المضطردة في إستدانة الحكومة من بنك السودان أثرت سلباً علي زيادة الأصدار النقدي ومن ثم زيادة عرض النقود، وادت بالتالي لأرتفاع معدلات التضخم خلال الفترات التي تم بحثها ولكن بنسب متفاوتة،وظل التضخم مرتفعاً في السنين الإولي للدراسة بسبب الإعتماد الكبير علي تمويل العجز بالإستدانة من الجهاز المصرفي، وتقترح الدراسة بعض التوصيات إهمها عدم السعي لتعديل المادة(57)(أ) من قانون بنك السودان لسنة 1959م او زيادة حجم المديونية الحكومية عن الحدود المقررة لها، للأستلاف من بنك السودان لأحداث نوع من الإستقرار في العلاقة المالية والمصرفية بين بنك والحكومة ،واعطاء بنك السودان الأستقلالية التي تمكّنه من التحكم في عجز الموازنة العامة وتقليله.(سليمان، 2003م)

5- وجدان مهدي أحمد (2009).

تناولت الدراسة سياسة أحداث العجز في الموازنة العامة خلال الفترة (1986 - 2005م)، تخلصت مشكلة الدراسة في معرفة أثر إصدار نقود ورقية جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة ومعرفة مدي فعالية هذه السياسة في تشغيل الموارد الإقتصادية وأثرها علي الإستقرار الأسعار. وتكمن أهمية الدراسة في امكانية التوصل الي نتائج علمية ناتجة عن التحليل الكمي والتقصي الدقيق لموضوع التمويل عن طريق احداث العجز، ومعرفة الي أي مدى يمكن الإستمرار في هذه السياسة وأي نوع من الأنشطة تلائم هذا النوع من التمويل دون احداث آثار ضارة بالإقتصاد القومي.

وهدفت الدراسة الي معرفة اثر التمويل بالعجز علي الإقتصاد السوداني ، والاسباب التي دعت الي إتباع هذه السياسة ومناقشة هذا النمط من التمويل من المنظور الإقتصاد الإسلامي، وفرضيات الدراسة يترتب علي

التمويل التضخمي اثاراً ضارة علي النشاط الإقتصادي، يتطلب نجاح سياسة التمويل التضخمي جهازاً أنتاجياً مرناً ، واتبعت الدراسة المنهج الإحصائي ، والمنهج التاريخي.

ومن اهم ما توصلت إليه الدراسة أن العجز الكلي المتواتر سمة من سمات الموازنة العامة للدولة في كل فترة لدراسة وغالباً ما يمول هذه العجز بالإستدانة من النظام،عليه فإن الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة يؤدي زيادة الطلب الكلي النقدي عن طريق عرض السلع والخدمات فيحدث ضغوط تضخمية، ومن اهم توصيات الدراسة ،أستقطاب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج خاصة تسويق شهادتي شهامة وشهم، الإعتماد علي الصادرات الغير البترولية خاصة الأنتاج الزراعي والحيواني، تحجيم الإستدانة من النظام المصرفي الي إضعف حد ممكن والسعي لتمويل الموازنة من موارد حقيقية. (احمد، 2009م)

6- غازي عناية (1978).

تناولت الدراسة التمويل بالتضخم في البلدان النامية، من اهم اهداف الدراسة التمويل التضخمي في البلدان النامية من خلال التمويل التضخمي وعلاقه بالتراكم الراسمالي والتمويل التضخمي وعلاقتة بحفز النمو الإقتصادي في البلدان النامية والعلاقة بين التمويل التضخم والتنمية الاقتصادية في الدول النامية.اهم النتائج التي توصلت اليه الدراسة أنه لاغني عن التضخم النقدي كوسيلة ضرورية لتمويل التنمية في الإقتصاديات المختلفة والمشكلة ليست في المفاضلة بين إستخدام التضخم التمويلي أو عدم إستخدامه وانما كيفية إستخدامه وإستقلالة وتقدير الحجم الأمثل منه والمتناسب مع حجم التنمية المنشورة واصلاح الطلب الإنتاجي اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والتحليل الوصفي.

ومن اهم ما أوصت به الدراسة يجب أن يعنى التطور الإقتصادي التغير الجزري لهياكل الأنتاج التنموي، بما يشمل الجوانب الصناعية والزراعية بما فيها الغذائية والإستهلاكية وتنوع هياكل الأنتاج عن طريق تزويد الاقتصاد بأحدث أنواع التكنولوجيا الحديثة وبما يتبع في النهاية أتساع السوق لضمان مجال أوسع للتطوير قوي الأنتاج، ويجب وضع استراتيجية عامة للتطور الاقتصاد للتغلب علي مشاكل التخلف، مما يقع عبئاً كبير علي الحكومات في بلدان العالم الثالث في القارات الثلاثة آسيا وافريقيا وأمريكه اللأتينية. (عناية، 1978م)

7- عماد عبدالحفيظ محمد احمد (2001).

تناولت الدراسة الإستدانة من النظام المصرفي في السودان خلال الفترة (1991-2001م)، من اهم اهداف الدراسة التعرف علي الأثار الإقتصادية للإستدانة من النظام المصرفي، والتعرف علي العوامل المؤثرة علي الإستدانة من النظام المصرفي. وفرضيات الدراسة الإستدانة من النظام المصرفي لها أثر التضخمية، وهناك ضعف في توجيه الإستدانة الي الإنفاق التتموي، وشهادة شهامة لم تؤدي الي تقليل الإستدانة من النظام المصرفي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج قياسي.

ومن اهم ماتوصلت إليه الدراسة معظم الإستدانة من النظام المصرفي تم توجيهها الي الإنفاق الجاري، ويرجع العجز في الموازنة العامة للتوسع في نفقات الحرب والكوارث الطبيعية واكتشافات البترول والصرف خارج الموازنة، وإستدانة الحكومة من النظام المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة لضعف الموارد الإيرادية الأخرى، ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة ضرورة ضبط وتقليل المنصرفات العامة الي اضيق نطاق ممكن وذلك لتقليل الإستدانة من النظام المصرفي لأغراض الإنفاق الجاري، والعمل علي إستنباط موارد إيرادية إخرى، وتفعيل تجربة شهادات شهامة وذلك حتي تساهم في توفير موارد حقيقية لتمويل الأنفاق الحكومي، بشرط أن لا يتم ذلك علي حساب الإستثمارات الإنتاجية في مجال الزراعة والصناعة والتعدين، وتقليل نفقات الحكم الفيدرالي وذلك بتقليص عدد الولايات والمحافظات والمحليات. (محمد احمد، 2001م)

8- عائدة عبدالمطلب أحمد (2007).

تناولت الدراسة شهادات مشاركة الحكومة والمصرف المركزي وأثرها في السيولة. ومن اهم أهداف الدراسة إبراز دور شهادات البنك المركزي (شمم) والشهادات المصدرة من وزارة المالية (شهامه) في إدارة ضبط السيولة ومدى نجاحهما كآليات نقدية فاعلة غير ربوية وكبديل لسعر الفائدة وكذلك توضيح أثر إستخدام هذه الشهادات (شمم) و(شهامه) علي مؤشرات الاقتصاد الكلي، و إتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التطبيقي الإستقرائي. وفرضيات الدراسة هنالك أليات إسلامية بديلة لسعر الفائدة تساعد في تحقيق الإستقرار النقدي، تعتبر شهاداتي المشاركة (شمم) و (شهامه) بديل ناجح لعمليات السوق المفتوحة، ساهمت شهادة شهامة بصورة كبيرة في سد عجز الميزانية وتقليل لإستدانة من الجهاز المصرفي.

ومن اهم ماتوصلت إليه الدراسة إسهمت شهادات المصرف المركزي(شمم) مساهمة فاعلة في إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي وذلك لما تتميز به سهولة التسجيل وذات اثر وقتي ، حققت شهادتي شمم وشهامة عائد مجزي لكل من البنوك والأفراد ، مكنت هذه الشهادات بنك السودان من إدارة السيولة الكلية في الاقتصاد بصورة أفضل، حيث يعمل بنك السودان علي المحافظ علي المستوي المطلوب للسيولة في الاقتصاد.ومن اهم ما أوصت به الدراسة بذل مزيد من الجهد في التعريف الشهادتي (شمم) و(شهامة) من خلال وسائل الأعلام لأستقطاب اكبر عدد من المستثمرين فيها، والتفكير في إيجاد آليات أخرى الي جانب شهادتي شهامة وشمم تساعد اكثر في ضبط السيولة وتمويل عجز الموانة العامة. (عبدالطلب، 2007م)

9- حسين جواد كاظم (2006).

تناولت الدراسة سياسة تمويل عجز الحكومي في العراق خلال الفترة (1991-2000م).إهم اهداف الدراسة تحليل الجوانب النظرية لسياسة تمويل عجز الحكومي، بيان الآثار التي تتركها مثل هذه السياسة علي الاقتصاد الوطني من خلال متغيرات مختارة، وفرضية الدراسة أدى الأسلوب المتبع في تمويل عجز الحكومي في العراق الي إنعكاسات سلبية علي مجمل الاقتصاد وبما يتعارض مع حالة الإستقرار الإقتصادي. أستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج القياسي.

ومن اهم ماتوصلت لها الدراسة، يصنف عجز الموازنة في العراق علي انه عجز من النوع الهيكلي ناجم من الأختلال الجهاز المالي نتيجة زيادة الأنفاق العام بمعدل يفوق القدرة المالية للإقتصاد القومي، تتمثل إلية تمويل العجز الحكومي في العراق من خلال قيام البنك المركزي بخلق النقود كمطلوبات تقابل حيازة السلطة النقدية لأدوات الدين الحكومي كموجودات والتي يطلق عليها إصطلاحات بظاهرة تنفيذ الدين.

واهم ما أوصت به الدراسة تحديد حدود الإئتمان الممنوح من قبل البنك المركزي للحكومة وفق نسب معينة لا يسمح بتجاوزها وذلك من خلال منح البنك المركزي إستقلالية في اتخاذ القرار، و إستهداف مسار زمني يجري تخفيض العجز خلاله علي أن يمول العجز خلال هذه الفترة من الموارد المستقبلية للقطاع العام، والسيطرة علي الموارد الطلب الكلي وإمتصاصها كأداة تمويلية . (كاظم، 2006م)

اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

- إبراز أوجه الشبه بين الدراسة والدراسات السابقة :

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث تناول موضوع التمويل بالعجز او المتغير المستقل أو تناول جانباً من جوانب العجز في الميزانية العامة. نجد أن دراسة هدي محمد سليمان تناولت التمويل بالعجز واثره علي التضخم في السودان تتفق معنا هذه الدراسة في القياس علي مؤشر من مؤشرات الإقتصاد الكلي.

- أبرز أوجه الأختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة :

نجد أن دراسة عوض إبراهيم تناولت التمويل بالعجز وأثره علي التنمية الإقتصادية في السودان، بينما سوف نتناول في هذه الدراسة التمويل بالعجز وأثره علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان مع إختلاف فترة الدراسة والمنهجية.

وايضاً دراسة سعاد إبراهيم تناولت التمويل بالعجز من المنظور الوصفي الإسلامي فقط ، وتناولت هذه الدراسة أثر التمويل بالعجز علي الناتج المحلي الإجمالي مع أختلاف المنهجية وفترة الدراسة.

نجد أن دراسة هدي محمد سليمان تناولت التمويل بالعجز وأثره علي التضخم، وسوف نقيس في هذه الدراسة أثره علي الناتج المحلي الإجمالي مع أختلاف فترة الدراسة والمنهجية.

ودراسة غازي عناية تناولت التمويل بالتضخم في لبلدان النامية بوجه العموم، بينما سوف نتحدث في هذه الدراسة عن التمويل بالعجز وأثره علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان مع أختلاف بلد الدراسة القاهرة وفترة الدراسة والمنهجية.

تناولت دراسة عماد عبد الحفيظ الإستدانة من النظام المصرفي في السودان، وسوف تناول التمويل بالعجز وأثره علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان مع أختلاف فترة الدراسة والمنهجية الدراسة.

وايضاً مايميز هذه الدراسة من الدراسات السابقة تعد وصفية تحليلية ركزت علي متغير التمويل بالعجز ومتغير الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر هام في الإقتصاد الكلي، استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في توسيع مفاهيم وتعزيز الجانب النظري والإستفادة منها في صياغة المنهجية المثالية لدراسة الحالية والاهتداء لبعض المراجع والكتب والبحوث.

الفصل الثاني

المبحث الاول : مفهوم التمويل بالعجز

المبحث الثاني : مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

المبحث الثالث : أثر التمويل بالعجز علي الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الثاني

مقدمة:

يتناول هذه الفصل التمويل بالعجز ويتضمن فكرته ومبرراته ووجهات النظر المؤيدة والمعارضة له كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ومفهوم التمويل بالعجز في الإقتصاد الإسلامي ثم مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق حسابه.

المبحث الاول

إولاً : مفهوم التمويل بالعجز :-

أن فكرة التمويل بالعجز استمدت في الاصل من نظرية اللورد كينز الشهيرة الخاصة بمحاربة الأزمات الاقتصادية، (ابوالسعود،1995م،ص34) حيث تقضي تلك النظرية بأنه للحكومة في أوقات الكساد تزيد من حجم إنفاقها القومي ويترتب علي هذا الإنفاق حدوث عجز في ميزانية الدولة ، إذا أن تمويل الإنفاق الحكومي يعتبر من الوسائل الأساسية لزيادة الطلب الفعلي الإستهلاكي والإستثمالي خاصة في أوقات الكساد الدوري وقبل وصول الإقتصاد الي مرحلة التوظيف الكامل. حيث يرى كينز أنه اذا ما تم استغلال الموارد المعطلة ووظفت الإيدي العاطلة في فروع الإنتاج المختلفة وسارت عجلة التوظيف الي الأمام. فإنه قد يحدث نوع من التضخم الجزئي في بعض قطاعات الإقتصاد القومي ويكون حافزاً لدي الفروع الإنتاجية لزيادة حجم منتجاتها ، لذلك يجب علي السلطات تحقيق قدر اكبر من التوظيف لرفع الطلب الفعلي الي المستوي المناسب لتوازن التشغيل التام ، تحت تاثير اراء كينز الذي يري أن عجز الموازنه قد تكون له آثاره المفيدة ، نادى السير وليم ليفيردج بنظرية العجز المنظم والتي تتلخص في أنه يتعين علي الدولة في حالة الكساد أن تعمل علي زيادة الطلب الفعلي حتي تبعث النشاط الاقتصادي في الحالة الاقتصادي. (زكي،1980م،ص75)

فتعمل الحكومة الي توجيه الزيادة في نفقاتها علي المشروعات الاقتصادية والإجتماعية لكي تعود عدم كفاية الطلب الخاص ، هذه بجانب منح الإعانات للمشروعات الخاصه وتخفيض الضرائب علي الدخل وانفاق الأفراد فيترتب علي ذلك زيادة الطلب الخاص والعام. (بيومي،1978،ص618)

وهكذا يقرر كينز أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي ستعمل علي زيادة الطلب الكلي. ثم زيادة حجم التشغيل للإيدي العاملة ، وبالتالي سيزيد حجم الأنتاج القومي والدخل القومي بمقدار اكبر من الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي بفعل أثر المضاعف. (الشمري، 1988م، ص307)

إما وسيلة تغطية العجز في الميزانية تختلف باختلاف البلدان التي تنتهج التمويل بالعجز كسياسة ، لمعالجة أزماتها الاقتصادية ، فيتم إما عن طريق الإقتراض من الجمهور أو المؤسسات الغير مصرفية أو السحب من الأرصده الحكومية الخاصة، أو الإقتراض من البنك المركزي عن طريق الأصدار الجديد ، وينصرف الي عجز الميزانية. (الروبي، 1973م، ص273)

وسواء كان قيام الحكومة بالإقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز ميزانيتها أو قيامها بتمويل هذا العجز عن طريق الأصدار النقدي الجديد. فإن النتائج الإقتصادية والنقدية المترتبة علي كلا الأسلوبين واحده فكلاهما يؤدي الي زيادة السيولة المحلية الإجمالية التي تستطيع الدولة عن طريقها أملاك قوة شرائية تمنحها المقدره في التأثير علي النشاط الاقتصادي ، والي زيادة دخول الأفراد التي سيودعها حائزوها البنوك فتزيد من حجم الودائع لدي المصارف التجارية الأمر الذي سيزيد من مقدرتها في خلق ودائع مشتقه ومنح الإئتمان.

غير أن الخطورة تتمثل في أن البنوك اصبحت بأستطاعتها أن تخلق شيئاً من لا شيء .يتسني لها بذلك خلق الودائع أو تمحوها من الوجود من جراء عمليات التسليف والإقتراض بأضعاف ما يتوفر لديها من احتياطات. وبذلك تشارك البنوك الدولة سلطاتها السيادية في خلق النقود. مما يزيد الأمر خطوره أنه قد لا يتفق سلوك البنوك مع مقتضيات السياسة الإقتصادية سواء في فترة الرخاء او الأتكماش. (جامع، 1976م، ص108)

وهكذا عندما يكون المقدار من النقود متوفره بقدر كبير ويكون الإئتمان المصرفي متاح بكلفة منخفضة فسيميل الأفراد الي تحويل جزءاً من دخولهم نحو الإنفاق الجاري وتحويل ما بحوزتهم من نقود واصول سائله الي أصول إخرى مما يزيد من مستوى الأنفاق الكلي (الطلب الكلي بشقيه الإستهلاكي والإستثماري).

مما يجب الأشارة إليه ان عملية خلق النقود تزيد من وسائل الدفع وتؤدي إلي التضخم ، ففي كل تضخم تقريباً نجد ان كمية النقود عاملاً مسبباً اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة .اذاً لا يمكن جذب الطلب أو دفع التكاليف أن تسبب تضخماً جامعاً ، مما لم يكن مصحوباً بزيادة كمية وسائل الدفع. (الشمري، ص307)

وعلي سبيل المثال ليس هنالك رفع للأجور يمكن ان يسبب تضخماً اذا وقفت السلطات النقدية بحزم، ورفضت إصدار النقود الجديدة ولنفس الأسباب ليست هنالك عجز حكومي يمكن ان يسبب تضخماً حتي عند مستوى العمالة الكامل ما لم تزيد كمية النقود.

لذلك عرفت سياسة التمويل بالعجز بسياسة التمويل التضخمي، والذي يؤدي الي الزيادة في مستويات الأسعار من قبل الدولة(بكري،1976م،ص168-169) عن طريق زيادة الإئتمان أو إصدار المزيد من النقود ، كما عرفت أيضاً بسياسة النقود الرخيصة والمقصود منها تلك السياسة التي يتمخض عنها زيادة محسوسة في عرض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي دون ان تراعي السلطات النقدية مدي تناسبها مع متطلبات الإستقرار الإقتصادي. (عناية،1978م،ص80)

علية فأن مضمون التمويل بالعجز ينصرف الي خلق ادخار اجباري ، بسبب ارتفاع الأسعار المترتب علي زيادة كمية النقود ووسائل الدفع الأخرى . اذاً أن اسعار بعض السلع والخدمات الأستهلاكية ترتفع إرتفاعاً يجعل الأفراد يحجمون من الأستهلاك ، فيرغمون جبراً علي ادخار جزء من دخولهم ليدخلون تحت باب الأدخار الأجباري.(زكي،ص359)

وهذا يعني فأن جزء من الناتج لم يتم أستهلاكه باستطاعة الدولة بما لديها من قوة نقدية بان تتدخل وتشتري من الموارد ما تحتاجه لتوجيهه نحو القطاعات التي ترغب باستثمار فيها ، علي الأ صاحب تمويل أستثماراتها عن طريق التمويل بالعجز وزيادة الأجور. كما انه من جه اخر سيعمل علي زيادة التكوين الراسمالي من قبل رجال الأعمال الذين سيزيدون من مدخراتهم .اذاً ان ارتفاع الأسعار يعتبر حافز لزيادة منتجاتهم نظراً لما يتخضمن عنه من الأرباح تقطع من الدخل الأفراد .فاذا ما عاد قطاع الأعمال أستثمار هذه الأرباح فهذا يعني النجاح في زيادة التراكم الراسمالي شرطاً أن ستخدم حصيلة المدخرات في تمويل المشروعات أنتاجية تتميز بقصر نسبي في فترة أستثمارها حتي تكون ذات عاد سريع.(محي الدين،1977م،ص466)

هكذا ظلت السياسة الكنزيرة حتي بداية الخمسينيات القرن الماضي توجه السياسة الإقتصادية وتحتل مكانا كبيراً ، ليست فقط في إقتصاديات الراسمالية التي خصت بها ، بل في نطاق إقتصاديات الدول المتخلفة .

حيث أصبح التمويل التضخمي في رأى المالية العامة الحديثة وسيلة تمويل عادية، لذلك عتبرة من قبل أنصاره أنه من الوسائل الهامة والفعالة لتمويل التنمية الإقتصادية . وبالتالي مساهمة في التكوين الرأسمالي والدخل القومي. يؤدي الي رفع الأرباح بسبب زيادة الأسعار أولاً فيغري المنظمين واصحاب رؤوس الأموال الي زيادة الأنتاج وزيادة التكوين الرأسمالي ، أنه من جهة اخرى يطلق الموارد الحقيقية من الأكتناز ويحولها الي الحكومه التي سوف تستخدمها في الإستثمارات الإنتاجية مساهمة في زيادة الدخل القومي، ومراقبة الإئتمان لكي لا يؤدي الي التضخم الجامع فيضر بالتنمية الإقتصادية. وأن لا يتجاوز التوسع في عرض النقود ما يلزم لتمويل الحجم الفعلي للأنتاج والإستهلاك والإستثمار. (محبوب،1975م،ص546)

تعد سياسة التمويل بالعجز من اوسع السياسات انتشاراً في البلدان النامية ، لعدم توفر المصادر الكافية لفرض الضرائب وغياب راس المال أو الإقتراض الخارجي أو عدم توفيره بالقدر الكافي ، لا يكون امام هذه البلدان سوى اللجوء لتطبيق هذه السياسة بغرض تعظيم العائدات من الضريبة، وتخفيض التضخم بالمستوي الذي يعوض نقص الإدخار القومي وبالتالي زيادة الإستثمار، علي ان يتم توجيه هذا التمويل الي الإنفاق الإستثماري وليس الإنفاق الجاري، الذي سوف يؤدي الي إضافة طاقات إنتاجية جديدة للطاقات القائمة أساساً وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي للأسراع بتحقيق التنمية الإقتصادية.

وساق الكتاب الأقتصادييين حججاً متعددة في تأييد التضخم باعتباره أداة لتحقيق الإدخار الإجباري في المجتمع وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات التي يكون فيها الإدخار مرتفعاً. (حجير،1989م،ص175)

وتتمثل الحجة الإولي والأساسية لأنصار التضخم، في خلقه للإدخار عن طريق ارتفاع الأسعار وما يتبعه من إنخفاض في مستوى الإستهلاك يترتب عليه تحقيق موارد إضافية للإستثمار.

وترى الحجة الثانية أن الأخذ بالتضخم يكفل الإستخدام الكامل للموارد الإنتاجية بعني أنه اذا ما وجه الي الإنتاج فإنه سيزيد من كمية السلع المعروضة الامر الذي يمنع ارتفاع الأسعار ، كما يرى اخرون بإن ارتفاع الأسعار يحفز رجال الأعمال والمستثمرين علي الإستثمار كما يعمل أيضاً علي تسهيل وجذب رأس المال من الخارج. (درويس،1999م)

من جهة أخرى فإن كثيراً من الكتاب يعارضون الأخذ بالتضخم كوسيلة للتمويل في البلدان المتخلفة إقتصادياً ويعتقدون أن تحقيق التنمية الإقتصادية مع ضمان الإستقرار النقدي يجب أن يكون هدفاً لكل سياسة إقتصادية سليمة حتي تسير التنمية في الإتجاه الصحيح دون أن تعترضها عقبات التضخم التي تسبب فشل تنفيذ خطط وبرامج التنمية وتؤكد التجارب أن إعادة توزيع الدخل لا تؤدي في كل الحالات الي زيادة أرباح نحو المنتجين في البلاد المتخلفة إقتصادياً ولم تؤدي الي العمل علي توجية الإستثمار الإنتاجي بل إتجهت نحو أوجه الصرف إستهلاكية، إضافة لعدم وجود ضمان بعدم توجيه تلك الأرباح الي عمليات المضاربة بدلاً عن الإستثمار وخاصة أن الدول النامية لا تملك اليات (tools) ووسائل التوجية الإستثماري بكفاءة ضعف السيطرة نظراً للطبيعة الهيكلية لهذه الاقتصادات المتخلفة لا سيما ضعف أسواقها المالية والنقدية، أن لم تكن غير موجود اصلاً مما يترتب عليه ضعف عملية إدارة الإستثمار .

وتفيد احدي الدراسات هذا الصدد بأن إعتقاد علي الأصدار الجديد في تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة إقتصادياً يؤدي الي زيادة الدخل الموزعه علي عناصر الإنتاج بالتالي زيادة الطلب الإستهلاك وهو ما يؤدي الي خلق دخول جديدة، وهو ما يعني زيادة الطلب علي أموال الإستهلاك مما يؤدي الي حدوث تضخم بماله من آثار سلبية ، من إرتفاع التكاليف، مما يشكل قيداً خطيراً في تحقيق التنمية الصناعية نسبة لإنخفاض القدرة علي الأستيرد والتصدير.(الروبي، ص280)

ويرى البعض الأخر أن التمويل بالعجز قد يكون تضخماً في حالة وجود أو عدم وجود موارد غير مستقلة حيث أن هنالك ميلاً لحدوث التضخم في الأجل القصير غير أن هنالك خطراً حقيقياً يؤدي لفقدان السيطرة علي التضخم اذا لم يستخدم التمويل بالعجز بحذر واذا لم تستطيع الحكومة إسقاط جزء من الدخل القومي الزائد (عن طريق الضرائب) وأخفقت الإستثمارات الخاصة أن تمتص المدخرات التي تنشأ.

فإن كمية الإنفاق عن الطريق التمويل بالعجز من المحتمل أن تستمر ويكون التمويل بالعجز في هذه الحالة تضخماً.

وعموماً فإن بعض الكتاب يقرون أن التمويل بالعجز يكون تضخماً من عدمه بحسب بلوغ مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة اقتصادياً ويفرقون هنا بين مرحلتين هما ما قبل البدء في التنمية ومرحلة ما بعد التنمية.

إما مرحلة ما قبل التنمية فهي تلك التي يكون الجهاز الإنتاجي فيها قليل المرونة لعدم توفر الموارد للأزمة وهو ما يعني عدم مرونة العرض الكلي لسلع الإستهلاك وهذا يشير بوضوح ايضاً أن أثر الأصدار لا ينصرف الي الإسعار والي الإنتاج أي أنه يرفع الطلب علي أموال الأستهلاك وبالتالي الإسعار وإنخفاض القوة الشرائية للعملة واعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح الدخل الثابتة.

إن سياسة التمويل بالعجز تناقش دئماً من خلال ربطها بالموارد الغير المستغلة خاصة في القطاع الزراعي لتمويل الأستثمارات للأزمة حتي تنتقل الاقتصاد القومي من مرحلة الزراعة الي مرحلة التصنيع ولكن حتي بإفتراض أن الناتج الحدي للعامل في الزراعة لا يساوي صفراً أن الميل الحدي للإستهلاك كان عالياً جداً ، فما هو الضمان في زيادة حجم الإدخار الحقيقي من خلال عجز الموازنة لنقل العامل من النشاط الزراعي الي النشاطات أخرى اضعف الي ذلك الأنتقال من الزراعة يحتاج الي قدر من راس المال الإجتماعي الأمر الذي يلغي عبئاً اضافياً علي الموارد الإستثمارية المتاحة فلو لم تكن الموارد مستغلة حقيقة وأن الميل للإستهلاك أقل من الواحد فأن الأمل في توليد إدخار إضافي من خلال التمويل بالعجز يبدو بعيداً.

كذلك هنالك التضحيات التي سيترتب علي الأخذ بأسلوب التمويل بالعجز كالنقص الخطير في السلع الإستهلاكية التي تعجز من مواجهة الزيادة في الطلب الناجم عن زيادة الدخل الناشئة في مشروعات التنمية بصفة عامة، ومشروعات التكوين الراسمالي الأساسي او التكوين الهيكلي بصفة خاصة.

وكذلك ينصح بعض الإقتصاديين أن تبدأ التنمية بالصناعات الإستهلاكية حتي يمكن اشباع زيادة الطلب الناجم عن تنفيذ المشروعات الإقتصادية، وذلك بخلاف مشروعات بناء راس المال الإجتماعي الذي يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً في الوقت الذي نلجأ فية للتمويل بالتضخم علي جرعات.

إما في المرحلة ما بعد التنمية فيمكن اللجوء الي الإصدار الجديد للعملة، لأن اثره سينصرف في الجزء الأكبر منه الي زيادة الانتاج ، نظراً لمرونة الجهاز الإنتاجي غير أنه يشترط في هذه الحالة توفير موارد معطلة في الدخل حتي اذا وصل البلد الي مرحلة التشغيل الكلي للموارد وجب عليه ان يوقف الإعتماد علي هذا الأصدار، كما أن آثار التضخمية تتوقف علي مدي مساهمة الإستثمارات الجديدة في مرونة عرض السلع الإستهلاكية وعلي المدة للأزمة لهذه المساهمة.

من جهة أخرى نجد أن الآثار التضخمية الناتجة عن الإصدار الجديد تكون اكبر لو آلت الدخول الجديدة الي الطبقات ذات الميل الحدي المرتفع للإستهلاك.

مما سبق يتضح أن إستخدام التمويل بالعجز في البلدان المتخلفة إقتصادياً يمكن اللجوء اليه في ظروف معينة نذكر منها:

أ. إستخدامه فقط بعد إنقضاء المرحلة الأولى من التنمية (تكوين القواعد الإنتاجية والإساسية) بحيث يكون الإقتصاد قد حقق قدراً من المرونة في عرض السلع الإستهلاكية.

ب. إستخدامه في تمويل الصناعات الإستهلاكية بحيث يؤدي إلي زيادة مرونة السلع الإستهلاكية

ج. إستخدامه في المشروعات ذات العائد والإسترداد السريع.

د. إستخدامه بجرعات قليلة ومتباعدة بحيث يتمكن الإقتصاد القومي الأستيعاب.

مبررات سياسة التمويل بالعجز وفعاليتها:

نادي كينز بأستخدام التمويل بالعجز لعلاج مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول الراسمالية حيث يرى أن التمويل بالعجز يعتبر مصدراً لتمويل الإنفاق الحكومي الذي سوف يعوض النقص في الأنفاق الخاص للحفاظ علي مستوي الطلب الفعلي عند المستوى اللازم للتشغيل الكامل .

وإذا كان هذا الوضع في الإقتصاديات الراسمالية فما هي مبررات أستخدم التمويل بالعجز في البلاد النامية التي تتصف بشح رؤوس المال الموظفة في المجال الإنتاجي بسبب إنخفاض حجم الإستثمارات نتيجة لإنخفاض الميل الإدخاري وارتفاع الميل الإستهلاكي وعدم وجود الإجهزة المالية المصرفية ذات الكفاءة والقدرة علي تجميع المدخرات المحلية بما ينتج عنه جمود الجهاز الإنتاجي في هذه الدول فهل السياسة المالية التي تهدف الي رفع الطلب الفعلي قادرة علي حل تلك الأشكاليات أم أن هنالك حججاً تؤيد اللجوء الي التمويل بالعجز؟

أولاً : مبررات التمويل بالعجز:

يري المؤيدون لسياسة التمويل بالعجز أنه يحقق الأهداف الآتية:

1. أنه يساعد علي تحقيق الإدخار الإجباري عن طريق رفعة للإسعار ومن ثم تخفيضه للإستهلاك مما يترتب عليه زيادة الموارد الإستثمارية فالإدخار الإجباري المتحقق عن طريق التمويل بالعجز نوعان:(الروبي، ص256،275)

أ. أدخار عيني : وهو يحدث بسبب ارتفاع الأسعار المترتبة علي زيادة كمية وسائل الدفع حيث يعجز أصحاب الدخل المنخفضة عن الإستهلاك جزء من الإنتاج بسبب إرتفاع الأسعار ويعني ذلك أن هنالك جزء من الناتج القومي لم يتم إستهلاكه بإستطاعة الدولة توجيهه نحو الإستثمار بشرط أن لا يصاحبه زيادة في الأجور.

ب. إدخار نقدي: وهو يتحقق عن طريق رجال الأعمال وأصحاب الدخل العالية حيث يترتب علي إرتفاع الأسعار انخفاض القوة الشرائية للنقود وإعادة توزيع الدخل في صالح هذه الفئة، وبما أن هذه الفئة تتمتع بميل إدخاري عالي فسوف يزيدون من مدخراتهم النقدية الناشئة عن إرتفاع الإسعار ويوجهون هذه المدخرات نحو مجالات الإستثمار فيزيد التشغيل ويزدهر الاقتصاد عن طريق زيادة معدل التكوين الراسمالي.(خليل، 1982م، ص197)

2. يؤدي الي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية عن طريقين :

أ. أن التمويل بالعجز يمكن الدولة من الحصول علي القوة الشرائية التي تستطيع أن تمويل بها الانفاق علي المشروعات التنموية وتحصل علي الموارد الإقتصادية للأزمة من عمالة ماهرة ومدربة وآلات وفنون إنتاجية كما تستطيع بحصولها علي القوة الشرائية التحكم في حركة الموارد الإقتصادية وتوجيهها بحسب أولويات التنمية الإقتصادي.(كرم، 1980م، ص159)

ب. يؤدي الي زيادة الطلب علي المنتجات والي زيادة الأرباح فينشط بذلك الإستثمار ويزيد معدل التنمية الإقتصادية وذلك في كل إقتصاد يتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي.

3. أن سياسة التمويل بالعجز بارنكازها علي الأصدار الجديد أو الإئتمان المصرفي تزداد أهميتها في الدول التي إستنفدت طاقاتها الضريبية والإقتراضية فعن طريق الزيادة في كمية النقود تستطيع الدولة سد الفجوة التمويلية في خطة التنمية الإقتصادية وفك الإختناق في الإنتاج.(الروبي، ص216)

4. تظهر أهمية التمويل بالعجز للدول النامية للأسباب الآتية:-
- أ. لتعويض النقص الحاصل في كمية النقود بسبب إنتشار عادة الأكتناز في هذه الدول عن طريق الأصدار النقدي والتوسع الائتماني.
- ب. ضعف الإيرادات العامة وعدم وجود الاجهزة المالية والمصرفية القادرة في الدول النامية يفضي بأن يكون التمويل التضخمي وسيلة من وسائل التجميع الرأسمالي.
5. ومن الحجج الأخرى التي يوردها المؤيدون للتمويل التضخمي أن الوهم النقدي الحاصل بفعل التضخم والمتمثل في زيادة الدخول النقدية يغري العمال بالمزيد من العمل ظناً منهم أن الدخول الحقيقية قد زادت. كما يشجع ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال علي تقديم ما يملكون من عناصر أنتاج مقابل الزيادة المتوقعة في الدخول النقدية لهذه العناصر، وتستطيع الدولة إعتماداً علي هذا الوهم بناء مشروعات التنمية الإقتصادية قبل أن تتبين حقيقة الزيادة في الدخول هل هي حقيقية أم وهمية. (حجير ،ص197)

ثانياً : فعالية سياسة التمويل بالعجز من حيث:

1. سياسة التمويل بالعجز وتخصيص الموارد الإقتصادية:
- يتم عن طريق التمويل بالعجز تحويل الموارد الإقتصادية من الأفراد (القطاع الخاص) لصالح القطاع العام . وتستطيع الدولة بتحكمها في الأصدار النقدي وقدراتها علي الإقتراض من الجهاز المصرفي شراء عوامل الإنتاج التي يملكها القطاع الخاص ولهذا فان التمويل بالعجز يعطي الدولة قوة شرائية تمنحها القدرة علي التحكم في الموارد الأقتصادية وتوزيعها بين الإستثمار والإستهلاك.
- ويعمل التمويل بالعجز من ناحية اخرى علي إعادة توزيع الموارد الإقتصادية لصالح الإستثمار الخاص علي حساب الإستهلاك الخاص مما يؤدي إلي إدخار نقدي لصالح رجال الأعمال.(الروبي ،ص262)
- ولكن هنالك بعض الانتقادات التي تقال حول قدرة التمويل التضخمي علي تخصيص الموارد علي النحو السابق ذكره منها مايلي :
- أ. قد ابدى الإقتصادي فورمات تحفظه حول إمكانية استخدام التمويل بالعجز المتعمد لتخصيص الموارد الإقتصادية من خلال أثره علي إعادة التوزيع ، حيث ذكر أن التضخم الذي نتج عنه

أثراً إعادة التوزيع تضخم غير متعمد فلا يصح القياس عليه ، أما التضخم المتعمد فمن المحتمل الا تتم السيطرة عليه بتحويله الي تضخم جامح بسبب علم الأفراد به ومحاولتهم لألغاء الاثارة التوزيعية ، وهذا التحرك من الأفراد لمنع عادة التوزيع التي يحدثها التضخم تصنيف أثره في تخصيص الموارد الإقتصادية .(خليل ، ص32)

ب. يؤدي التضخم الي زيادة الإستهلاك بسبب الخوف من تآكل المدخرات الناشئ من إنخفاض قيمة النقود عبر الزمن، وزيادة الإستهلاك تعني ضعف فعالية هذه السياسة في توجيه الموارد نحو الإستثمار .(الموالي ، 1986م ، ص460)

د. يترتب علي التضخم هروب رؤوس الأموال الوطنية خارج الدولة بحثاً عن الإستقرار النقدي ، ومعني ذلك أن التضخم عمل علي تخصيص الموارد لصالح العالم الخارجي .
هـ. يؤدي التضخم الي تخصيص الموارد نحو النشاطات الطفيلية الضارة بالإقتصاد كالمضاربات في السلع والأراضي والعملات الأجنبية.

وترد التحفظات التالية علي فعالية التمويل التضخمي في تكوين الإدخار الإجباري بإعتباره من مظاهر تخصيص الموارد الإقتصادية نحو الإستثمار :

1. أن الإدخار الإجباري المتوقع حدوثه يتم بعد التضحية إجتماعية كبيرة تتمثل في أنه يتم علي حساب الدخول المنخفضة.
2. أن إعادة توزيع الدخول تؤدي في كل الحالات الي المشاركة في التنمية الإقتصادية.
3. إن النسبة التوزيع لصالح الأغنياء باعتبارهم رواد التنمية والأكثر قدر علي المشاركة فيها، فلسفة موروثه من الفكر الإقتصادي التقليدي وهي الان محل نظر وشك الإقتصادي المعاصرين.
4. أصبح الإدخار الذي يتم بواسطة التمويل بالعجز لصالح طبقة رجال الأعمال لا يركز عليه بعد إنتشار نظام تجميع المدخرات الصغيرة كصناديق التوفير والتأمينات والأرباح المحتجزة.

2. التمويل التضخمي والإستقرار الإقتصادي:

أ. يرى الكثيرون أن التمويل التضخمي يؤدي الي تشغيل الموارد الإقتصادية عن طريق زيادته للطلب الفعلي، فعن طريق التمويل بالعجز يزداد الأنفاق الحكومي، وترتفع الدخول الفردية ويزداد تبعاً لذلك الطلب الإستهلاكي يؤدي إرتفاع الأسعار الناجم عن زيادة كمية النقود الي انتشار حالة تفاؤلية بين رجال الأعمال والمستثمرين وتحفيزهم نحو مزيد من الإستثمارات فيترتب علي ذلك المزيد من التشغيل.(حجير، ص187)

يرى البعض الإقتصاديين أن التمويل التضخمي ضروري البلاد النامية حيث يرتفع فيها معدل بطالة الموارد الإقتصادية لا سيما القطاع الزراعي، يؤدي التضخم الي اغراء العمالة ونقلها من القطاع الزراعي الي القطاعين الأخرى.(الموالي، ص465)

يشير معظم الإقتصاديين بأن هذا التحليل لا يصدق في كل الأحوال الإقتصادية لأن كفاءة التمويل التضخمي في تشغيل الموارد الإقتصادية تتوقف علي تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تجعله يستجيب للتغيرات الإقتصادية المسببة بالتمويل بالعجز إضافة لان مشكلة البلاد النامية تتمثل في ضالة مواردها من العملات الأجنبية اللازمة لبناء القواعد. مشكلة الدول المتقدمة في حالة البطالة تتمثل في تشغيل هذا الجهاز الإنتاجي .

ففي البلاد النامية يؤدي التمويل بالعجز الي زيادة الأسعار ،لأنه يؤدي الي زيادة كمية النقود دون أن تنتج عن هذه الزيادة زيادة مماثلة في عرض السلع والخدمات، ولن تستطيع الدول النامية الأستفادة من سياسة التمويل بالعجز الأ اذا استطاعت ان تشتري بجزء ما الإصدار الجديد بعض المحاصيل التصديرية وتسويقها في الخارج باستخدام حصيلتها من العملة الأجنبية في توفير وتلبية احتياجات التنمية، وهذا يتوقف علي تمتع الدولة بمركز احتكاري للمحصول الذي ترغب في تصديره حتي لا ينتج عن دخولها السوق المحلي كمشتريه للمحصول خلق نوع من المضاربة وارتفاع اسعاره داخلياً مما يعوق عملية التصدير ويضعف قدرتها التسويقية.

ووفقاً لذلك ينصح بعض الإقتصاديين بعدم اللجوء الي التمويل بالعجز في بالبلاد النامية الا بعد ظهور معالم المرونة علي الجهاز الإنتاجي، حتي ينصرف أثر التمويل بالعجز علي زيادة الإنتاج وليست علي زيادة الأسعار.

3. التمويل التضخمي وإستقرار الأسعار:

ويري بعض الإقتصاديون المؤيدين للتمويل التضخمي بأن الأصل في هذه السياسة أن تعمل علي رفع مستوي الأسعار. أي أن التمويل بالعجز شأنه القضاء علي إرتفاع الأسعار ذاتياً ، فهذا في تقديرهم يؤدي الي زيادة القوي الشرائية التي تساعد في زيادة معدل التكوين الراسمالي ، ويرتفع معدل الإنتاج بزيادة معدل التكوين الراسمالي، ويترتب علي زيادة الإنتاج زيادة المعروض من السلع والخدمات وبالتالي يؤدي ذلك لإنخفاض في مستوي الأسعار، مع إفتراض عدم زيادة كمية النقود مره اخري، فالزيادة في الطلب الفعلي الناتج عن التمويل بالعجز تقود إلي إرتفاع الأسعار ولكنها تعوض الفجوة بين العرض والطلب بزيادة الإنتاج. ومعني ذلك أن التمويل التضخمي ذاتي الإنتهاء.

ويشترط القائلون بقدرة التضخم علي انتهاء ذاتياً " الشروط الآتية:

1. ينبغي علي الحكومة لمنع الضغوط التضخمية أن لا تصرف الزيادات الحاصلة في الإنفاق الحكومي والمموله عن طريق العجز في الإنفاق الإستهلاكي.
2. ينبغي المحافظ علي سيادة المنافسة في السوق حتي ينتج عن زيادة العرض إنخفاض تلقائي في الأسعار.
3. ينبغي إستخدام راس المال الجديد بكفاءة عالية التي تزداد كمية السلع والخدمات المعروض.

وحتي لا يترتب علي التمويل بالعجز أثار ضارة بالنشاط الإقتصادي يرى مؤيدوه الألتزام بالآتي:

- أ. الأ استخدام في الدول النامية الا بعد ظهور معالم مرونة الجهاز الإنتاجي.
- ب. مراعاة نمو حجم وسائل الدفع والتقييد بأن يكون اللجوء الي التمويل بالعجز بالقدر المناسب بجرعات صغيرة.

ت. مراقبة مستوي الأسعار والتقلبات المتوقعة فيه.

ث. أن يوجه نحو تمويل المشروعات من شأنها زيادة عرض السلع والخدمات في أقصر وقت.
ج. مراقبة سياسة الإستيراد بحيث يركز علي إحتياجات التنمية السلع الإستهلاكية الأساسية.(حجير
ص179)

وبصفة عامة يمكن القول بأن العلاقة بين التمويل بالعجز واستقرار الأسعار قد تكون علاقة عكسية اذا
زاد حجم التمويل بالعجز عن القدر المناسب .

4. التمويل بالعجز وعدالة توزيع الدخل القومي:

سبقت الإشارة الي أن التمويل بالعجز يؤدي لتحويل جزء من دخول الفقراء للأغنياء بحجة هؤلاء
هم الأقدر علي الأذخار والإستثمار، يري بعض الإقتصاديين أن التمويل بالعجز يقوم في الأساس
بصوره معتمدة علي عدم عدالة توزيع الدخل وأن الحرمان الذي يلاقيه أصحاب الدخل المنخفضة
مؤقت ويرتبط بظهور ثمرات التنمية الإقتصادية، حيث أن التنمية الإقتصادية هي الوسيلة
الأساسية لرفع المستوي المعيشي للسكان ، وبصف عامة تظهر عدم عدالة توزيع الدخل الناجمة عن
هذه السياسة في الآتي:-

- أ. يؤدي التضخم الي إعادة توزيع الدخل القومي لصالح المدنين وتخفض ثروة الدائنين نسبة
لأنخفاض القوة الشرائية بمرور الزمن.
- ب. يعمل التضخم علي إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الأغنياء لان ارتفاع الأسعار يزيد من
أرباحهم علي حساب الفقراء .
- ت. يعمل التضخم علي تخفيض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة.

ثالثاً : التمويل بالعجز في الإقتصاد الإسلامي:

من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي خاصة أن هذا النوع من التمويل مستحدث لا يوجد له دليلاً خاصاً
من الكتاب والسنة أو الأجماع. وفقاً لذلك يمكن البحث في ثنايا هذا الموضوع لمعرفة مدى إمكانية إستخدام
التمويل بالعجز لضرورة ، تعترى الدولة الإسلامية وفقاً للقاعدة الإسلامية التي تنص علي أن الضرورات
تبيح المحظورات، وذلك اذا تم إستصحاب مسار سياسة التمويل التضخمي التي سبق التعرض إليها عند
ذكر آراء المعارضون لهذه السياسة واي قدر يمكن استخدامه منه، لان الضرورة تقدر بقدرها .الأسئلة هي:-

السؤال الأول : ماهي وظائف الدولة الإسلامية التي تدعوها الي الإنفاق ؟ وانفاق مالا تملك؟

والأجابة علي هذا السؤال تستنتج من السياق التالي:-

أن لدولة الإسلامية وظائف عديدة ذات طبيعة شاملة وصعبة دينية وأقتصادية وسياسة تحتم عليها التدخل في النشاط الإقتصادي من أهمها: (النبهان، 1986م، ص58)

1. مراقبة الفعاليات الإقتصادية.

2. منع المعاملات المالية المحرمة.

3. تحديد الأسعار عند الضرورة.

وذلك لتحقيق أهداف يمكن تلخيصها في تحقيق الرفاهية الإقتصادية لأفرادها وهذا الهدف يمكن التوصل إليه عن طريق أهداف فرعية يمكن اجمالها في الآتي:-

1. تحقيق التنمية الإقتصادية.

2. تخصيص الموارد الإقتصادية.

3. تنظيم مستوى النشاط الإقتصادي.

4. إعادة توزيع الدخل القومي.

وتقوم الدولة بتحقيق أهدافها تلك من خلال الوظائف التالية:

أولاً : الوظائف التقليدية.

من المعروف أن الدولة تتضمن ثلاثة عناصر وهي الشعب والأقليم الذي يقيمون فيه وسيادة الدولة علي هذا الأقليم .وذلك الشعب وفكرة السيادة هي إهم وخطر هذه العناصر وهي تحدد طبيعة الدولة المعاصرة بمواطنيها وحدودها الاقليمية وبالتالي إستقلالها. ولا تقتصر الفكرة علي تحديد طبيعة الدولة داخل حدودها دائماً أيضاً في علاقات الدول ببعضها البعض وجوهر. وعملية السيادة هو الحق الأمر من جانب سلطات الدولة وواجب الطاعة من جميع الأفراد لهذا الحق.

ثانياً : واجبات الدولة المعاصرة في المجال الإقتصادي وهي عديدة نجل منها مايلي:-

1/توفير الخدمات الأساسية للمجتمع:

وهذا الواجب فففاض يشمل جميع المشروعات البنية التحتية التي غالباً ما يعجز القطاع الخاص عن القيام به لضخامة رؤوس الأموال التي تتطلبها في الأنشاء إضافة الي قلة أو إنعدم المادي علي راس المال المستخدم فيها ويشمل أيضاً خدمات التعليم بكل مرحله وخدمات الأمن و الدفاع عن الوطن وتدريب الجيوش وتوفير الإسلحة والمعدات امتثالاً لقول الله تعالي (وعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم). (الانفال، الإيه60)

2/ رعاية الامور الإقتصادية والمالية:

ويرتبط ذلك ب:-

(أ) تحقيق التشغيل الأمثل للموارد: أن من واجب الدولة الإسلامية توفير كافة المستلزمات لتشجيع الإنتاج وتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة هذا يتطلب توفير المناخ الإمني والأطار القانوني والتشريعي وتشجيع القطاع الخاص دوره في بناء المجتمع وهذا يتطلب توفير راس المال الإجتماعي المتمثل في البنية التحتية وترشيد الإنفاق العام .

(ب) تنفيذ النظام المالي الإسلامي تحصيلاً و إنفاقاً مع الألتزام بالأحكام الشرعية والقواعد التي ارساها جمهور الفقهاء كما ذكر ذلك المواردي بقوله(وعليه يقصد امام - جباية الفئ والصدقات علي وجبه الشرع نصاً و إجتهاداً من غير خوف ولا عسف وتقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير ودفعة في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير) ويعني من قوله أن وظيفة الدولة ولايتها علي الذكاة مايتعلق بها من جباية و صرفاً.

3/ الإنفاق علي الجانب الإجتماعي:

ويدخل في ذلك كافة المحتاجين وأهل الكرب والأشراف علي الضياع وانقاذ ذوي الفاقات والعاهات من الأطفال المرشدين والأيتام والمرضي والمجانين واصحاب الحاجات.

ضوابط التمويل بالعجز في الاقتصاد الإسلامي:-

يعد إصدار النقود والتوسع في الإئتمان من المصادر الأساسية لتمويل عجز الميزانية العامة ووفقاً لما ذكر يجوز للدولة الإسلامية أن تقترض من الجهاز المصرفي مع مراعاة الضوابط التالية :

- أن تكون هنالك حاجة شرعية يترتب علي عدم تمويلها ضرر بالمصلحة العامة.
- ضرورة مراعات القدرة علي السداد، اي أن يكون هنالك تخطيط دقيق لكيفية السداد.
- أن تكون هنالك فجوة حقيقية وطاقات إنتاجية معطلة تحتاج الي تشغيل.

هذا وقد بين الأمام الشاطبي أن التكاليف الشرعية قائمة علي حفظ المقاصدها. وأن يتم الإنفاق في ثلاثة أوجه تشمل الضروريات والحاجيات والتحسينات. (عناية، ص140)

الضروريات:

اشباع هذه الضروريات واجب وبل فرض علي المسلمين ويحصرها الفقهاء في خمسة مقاصد وهي:

ضرورة حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل أو العرض. ويجب أن يستوعب الإنفاق كل من يحفظهما ويصلحهما بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد والقصاص والديات و إقامة الحدود والتعزيرات بأنواعها المالية والجسدية بالتعذيب أو الضرب أو الشتم أو بما يصلح الدين والدنيا معاً ويوفر الأمن والإستقرار.

الحاجيات:

وهي أقل من الضروريات من ناحية الأشباع أو الإنفاق عليها ليست ضرورية لأقامة مصالح الدين، ولكن عدم الأشباعها يترتب عليه العنت والمعانات والمشقة، ومثال لذلك أباحة التمتع بالصيد والطيبات من أصناف المأكولات والمشروبات والملبوسات والسكن، ويجب الإنفاق علي توفير الإحتياجات شبه الضرورية والتي توفر القدرة علي تحمل أعباء الحياة وتسهيلها ،ورفع الضيق والمشقة عن الأفراد والتمتع بالحاجيات يكون وفقاً لسعة الحياة وتخفيف أعباء المعيشة.

التحسينات:

وهي الكماليات التي يزيد إشباعها الحياة الكريمة، ولا يترتب علي عدمها تعطيل لمصالح الدين والدنيا. ويجب ترشيد الإنفاق بالتوازن بين أولويات الإستهلاك وتقديم الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات. وفي هذا الصدد يرى الامام الشاطبي (أن الضروريات اصل لما سواء من الحاجة والتحسين وأن اختلاله - أي باختلال الضروري - يخلل ماعده أي يخلل الحاجي والتحسيني، وإختلال بوجه عام ، ومن هنا يجب المحافظة علي الحاجي والتحسيني، لان ذلك يخدم الضروري ويحسن صورته ويحق له تمام وحسن الأداء). وبناءاً علي التعريفات الواردة فإن التمويل بالعجز في الشريعة الإسلامية يجب أن يرتبط بالضروريات والحاجيات كحد إدني اذا كان الضرر في عدم تحقيقها اكبر مما يسببه التمويل بالعجز (فتكون الإستدانة بقدر الحاجة) ، وذلك بمعني ن يستوعبها الاقتصاد في المجالات الإنتاجية والإستهلاكية عند الضرورة.

الضوابط الشرعية في جانب الأنتاج والأستهلاك:

يهتم الإقتصاد الإسلامي بصوره عامة بتنمية المورد وكفاءة إستغلالها وترشيدها وحسن تشغيلها للحصول علي إنتاجية عالية بأقل تكلفة.

وفيما يتعلق بموارد التمويل بالعجز والتي تقع ضمن الموارد العام للدولة الإسلامية ،فيجب توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية لتحقيق معدل النمو الإقتصادي المستهدف وتوفير السلع الإستهلاكية التي تقع في دائرة الحلال وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع.

إما من جانب الإستهلاك يستوجب الإقتصاد الإسلامي التوسط والإعتدال في الإنفاق دون إسراف قال تعالي(والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) وذلك بالنسبة للقطاعات العام والخاص لتوفير الموارد للأزمة للإستثمار والأنتاج ومواجهة الظروف الطارئة كالحروب والكوارث الطبيعية وغيرها.

ويتضح مما ذكر أن اعتبار مصالح المجتمع ومراعتها من قبل المشرع واحدة من الأسرار والضمانات القوية لصلاحية التشريع الإسلامي واستمراره عبر العصور علي إختلاف الزمان والمكان والأحوال حيث كانت فتوى العلماء ومسائلهم تحدد مراعية التطور السياسية والإجتماعية والإقتصادية المؤدية لظهور قضايا جديدة، تتطلب إستحداث إجتهادات مواكبة توافي عللها وتراعي مصالح المجتمع.

مصادر أقتراض الدولة للتمويل بالعجز:

وفقاً لممارسة الدولة الإسلامية الحديثة يتم الإقتراض من المصادر الخارجية والداخلية.

• القروض الخارجية:

تلجأ الدولة الي الإقتراض من الحكومات أو الهيئات والمؤسسات الدولية والأقليمية لمقابلة حاجتها لرؤوس الأموال وعدم كفاية المدخرات الوطنية لتغطية عجز موزنتها أو لدعم عملتها من التدهور، هذا بالإضافة الي حاجتها للحصول علي السلع والخدمات الإستهلاكية والإنتاجية.

وبرغم من المساهمة الإيجابية للقروض الإجنبية اذا تم إستخدامها لزيادة الإنتاج، الا انها تتضمن عبئاً عند دفع إقساط القروض والفوائد المترتبة عليها وكذلك تؤدي القروض الخارجية الي تحويل جزء مقدر من إيرادات النقد الأجنبي الي سداد تلك القروض حيث يؤثر ذلك سلباً علي ستيراد مدخلات الإنتاج والسلع الإستراتيجية الأخرى.

• القروض الداخلية:

تشمل القروض التي تتحصل عليها الدولة من المؤسسات والأفراد داخل الحدود بغض النظر عن جنسيتهم. وذلك عن طريق بيع الأسهم والسندات للجمهور والشركات والمؤسسات وكذلك تشمل القروض الداخلية الإستدانة من البنك المركزي دون تغطية من إيرادات حقيقية.

التمويل بالعجز ماله وماعليه من الواقع المعاصر:

الآثار الإيجابية:

إستخدام التمويل بالعجز لزيادة الطلب الكلي لمعالجة الركود الإقتصادي والبطالة في الإقتصاديات الراسمالية والتي حدثت في عام 1930م الكساد العظيم (Great Depression) حيث ظهرت المدرسة الكنزوية. وترى هذه المدرسة أن التمويل التضخمي يؤدي الي التشغيل التام للموارد الإقتصادية اذا كان هنالك جهاز إنتاجي مرن وموارد إنتاجية غير مستقلة وذلك علي طريقتين هما:

- أ- حصول الدولة علي القوة الشرائية التي تمكنها من الإنفاق علي المشروعات التنميه مما يؤدي الي
توظيف العماله الماهره والمدربه ،بالإضافة علي حصولها علي مدخلات الإنتاج.
- ب- يؤدي التمويل التضخمي (في حالة زيادة الإيجور والرواتب) إلي زيادة الطلب علي المنتجات
فيشجع ذلك الإستثمار لمقابله الزيادة النقدية في الأجور .

الآثار السلبية:

- يؤدي التمويل بالعجز الي ارتفاع معدلات التضخم في الدول التي تتميز بعدم المرونة عوامل الإنتاج
حيث يستجيب العرض الكلي للزيادة في الطلب الفعلي ($y=C+I+G$) الناتجة من زيادة النفقات وخاصة
في المدى القصير ، حيث ترتفع الأسعار وتتنخفض القوة الشرائية للنقود وينعكس ذلك سلباً بتدهور
القيمة الحقيقية لدخول الفئات الضعيفة ، مما يؤدي الي انخفاض معدل الاستهلاك. اما ذوي الدخل
العالية فتتعمم أرباحهم ويزيد معدل إستهلاكهم، وينتج عن ذلك عدم عدالة في توزيع الدخل.
- وكذلك ينتج عن التمويل التضخمي علي النفقات العامة تركيز الموارد في يد الحكومة، والذي يؤثر علي
تمويل إستثمارات القطاع الخاص مما يؤدي إلي هروبها إلي الخارج بحثاً عن الإستقرار النقدي العائد
المالي.

بالرغم من الآثار السالبة التي ذكرت يرى بعض الإقتصاديين أن التمويل بالعجز ضروري للبلاد
النامية التي ترتفع فيها معدلات بطالة الموارد الإقتصادية وخاصة القطاع الزراعي. ويمكن لهذه الدول
الأستفادة من هذا النوع من التمويل اذا تم توجيهه لإنتاج سلع الصادر واستخدام الحصيلة من العملات
الإجنبية لأستيراد مدخلات الإنتاج، وفيما يتعلق بالآثار الخارجية للتمويل بالعجز، فان ذلك يؤدي الي
إرتفاع الطلب الي السلع والخدمات والتي قد يصاحبها تدني في الإنتاج الأمر الذي يؤدي الي تغطية
هذه الفجوة بزيادة الأستيراد حيث ينعكس ذلك سلباً علي الميزان التجاري وحساب راس المال.

معالجات الآثار الناجمة من التمويل بالعجز:

يرى الإقتصاديون أن التمويل التضخمي الذي يوجه الي الإستهلاك يؤدي الي زيادة عرض النقود،
وارتفاع معدلات التضخم، وتترتب علي ذلك آثار اقتصادية واجتماعية في المدى القصير، ويمكن معالجتها
بأمتصاص السيولة الزائدة عن طريق تنفيذ سياسة نقدية انكماشية، تشمل زيادة الإحتياطي النقدي القانوني

وزيادة تكلفة التمويل وطرح الأسهم والصكوك للأكتتاب العام. في جانب السياسة المالية يمكن في المدى القصير تخفيض معدلات الضريبة الدخل للفئات الضعيفة والعاملين بالأجور والمرتبات وزيادة معدل الضريبة لذوي الدخل العالية ورجال الاعمال. وفي جانب الإنفاق يمكن تخفيض مايتعلق بالصرف الاداري والتسيير وضبطه وتقييده وحصره علي الأولويات. (جلال الدين، 1996م، ص1)

المبحث الثاني

الناتج المحلي الاجمالي

أولاً : مفهوم الناتج المحلي الإجمالي :-

يعرف بأنه ((القيمة الأسمية او الحقيقية)) للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنه واحدة) بأستخدام الموارد الاقتصادية لتتبدل او الأقليم ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق، علي وفق التشريعات المعتمدة ، بغض النظر أن تم هذه الناتج في الداخل اوالخارج . (معروف،2005م،ص75)

عرف أيضاً بأنه مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في إقتصاد ما خلال فترة معينة (عادة ما تكون سنه)، مثلاً اذا أنتج إقتصاد ما ثلاث فقط : (A،B،c) وكانت الكميات الإنتاج (Qa،Qb،Qc) علي التوالي ، وسعر السوق النهائي لكل منتج في ذلك العام (Pa،Pb،Pc) عندها فإن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب كل كمية بسعرها.

$$GDP = (Pa * Qa) + (Pb * Qb) + (Pc * Qc) \dots \dots \dots (1)$$

ولأبد من توضيح الفرق بين مصطلح "جميع السلع والخدمات " والـسلع والخدمات النهائية فكلمة جميع فأن معناها ينطوي علي شمولية حسابات الناتج المحلي الإجمالي لكل ماينتج في الإقتصاد من سلع وخدمات.(الوزني،2004م،ص70)

الناتج قد لا يحتوي بعض العمليات الإنتاجية الحقيقية في الإقتصاد لصعوبة حسابها أو لعدم ظهورها كعمليات إنتاجية وتسويقية حقيقية في الإقتصاد الظاهر ، أيضاً الحسابات غير الشرعية خارج الناتج (مثل تجارة المخدرات)، إما كلمة السلع والخدمات النهائية فالمعروف أن إنتاج العديد من السلع التي نستهلكها يدخل في إنتاجه موارد تسمى الوسيطة ومن هنا فان الناتج المحلي الإجمالي يحتوي علي قيمة السلع النهائية وذلك دراء لمشكلة ازدواجية الحساب، فالسعر النهائي للسلعه يشمل أسعار السلع الوسيطة جميعها.

نجد أن هنا التعريف قد احتوي أيضاً علي كلمة المنتجة وبما أن الناتج المحلي هو بمثابة مقياس لحجم إنتاج الإقتصاد في فترة معينة وأنه ياخذ في الحسابان السلعة المنتجة حتي ولو لم يتم بيعها في ذلك العام،

كما تعني كلمة " إقتصاد ما " أن الناتج المحلي الإجمالي يقيس حجم الإنتاج النهائي الناتج عن إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة في رقعته جغرافية معينة ثم الأعتراف بها ككيان دولي مستقل ،وتعني في فترة معينه أو خلال سنة ما " أنه من الضروري عند حساب الناتج المحلي الإجمالي لأي إقتصاد أن يتم تحديد الفترة الزمنية التي يتحسب لها هذا الناتج.(الوزني،ص110)

ثانياً :اهمية الناتج المحلي الإجمالي :

تاتي الأهمية الأساسية له في الإقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيسياً لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الإقتصاد ومنها:

1- متابعة التقلبات الإقتصادية (الدورية وغير الدورية) قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

وهنا يميز الإقتصاد الكلي مفهوم الناتج الكامن عن مفهوم الناتج الحقيقي وذلك بأعتبار المفهوم الأول احد حالات الناتج الحقيقي ، حيث يتوافق الأخير مع مستوى التشغيل الكامل للقوى العاملة والطاقات الإنتاجية ،الان الناتج الكامن يمثل الحد الإقصى الذي يمكن الإقتصاد ما إنتاجه عند ادني مستوى ممكن ومقبول للبطالة والذي يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة (مع السماح الأنواع إخرى غير البطالة الدورية كالموسمية) ولكن بنسب لا تتجاوز (65%) من مجموع القوى العاملة ، علماً بأن مجال الناتج الكامن يتأكد مع احتفاظ الأسواق باستقرارية اسعارها، ولتمييز الناتج الكامن عن الناتج الحقيقي ،فإن تجارب الإقتصادات الصناعية تؤكد بان الناتج الكامن ينمو عادة بمعدل بطئ مع زيادة المدخلات الأساسية (العمل - راس المال - التكنولوجيا خلال الزمن) وبالتالي فأن هذا الناتج لا يكون حساساً بنفس معدل حساسية الناتج الحقيقي تجاه التقلبات الدورية وعلية فان السياسات المالية والنقدية لا تؤثر في الناتج الكامن بنفس معدل تأثيرها في الناتج الحقيقي . (الوزني،ص112)

2- تشخيص واقع الإقتصاد موضوع الدراسة مقارنة بالإقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو، وهنا لا يعتمد بالضرورة علي الناتج المحلي الإجمالي في مسالة التحول الهيكلية العام ، الان الدخل القومي ، متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وتوزيعه بين الإجور والفوائد والإيجارات والأرباح وتضم أيضاً عناصر الإنتاج من العمل ، راس المال ، الأرض ، الأدره وقطاعات الإنتاج الزراعي

واستخراجي وتحويلي وخدمي ، ووحدات الإنتاج الصغيرة والكبيرة ، الإستهلاكية والإنتاجية والقطاعين العام والخاص والقطاعين الخارجي والمحلي بإعتماد مؤشرات التجارة الخارجية وحركات رؤوس الاموال والقوى العاملة.

وعليه اذا كان الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشراً أساسياً لمتابعة النمو الإقتصادي ،قد لا يكون كذلك لبيان إتجاهات التنمية الإقتصادية (اي التحولات الهيكلية)،وعلي إي حال ،اعتمد بعض الإقتصاديين ومنهم كينز علي مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لتمييز الإقتصادات المتقدمة عن الإقتصادات المتخلفة،حيث وجد أن الفاصل بينهما يتجسد في الإقتصادات متوسطة الدخل التي يقع متوسط نصيب الفرد من دخل القومي فيها عند حوالي (500) دولار . (معروف ،ص74)

3- يمكن الإعتماد علي التنبؤات الإحتمالية والإسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي مثل (الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد والتوزيع بين الإستهلاك والإدخار والعلاقة بين الإجوار والدخول الراسمالية) وذلك للأغراض التخطيطية وبما يمكن المخططين وصانعي القرارات من التقريب بين التوجهيات التحليلية النمطية normative والتوجهات التحليلية الواقعية positive لهذه المؤشرات في المستقبل .

4 - تشخيص واقع النظام الإقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص بإستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

5- يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مؤشراً مهماً في اعداد السياسات الخاصة بالسكان، وذلك لان الزيادة معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند حساب معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي .

6- أن السياسات الإقتصادية (المالية،النقدية) لابد لها أن تراجع الحسابات القومية ، وذلك لان اي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري أو في الميزان المدفوعات سينعكس حتماً علي معدلات نمو (GDP) وكذلك علي العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لهذا الناتج.

ثالثاً : حسابات الناتج المحلي الإجمالي:

1/طريقة الإنفاق:

وفقاً لهذه المنهج تحسب النفقات علي أساس إستخدامها النهائي سواء كانت إستهلاكاً خاصاً من قبل الأفراد أو عاماً من قبل الحكومات أو إستثماري من قبل القطاع التجاري أو صافي إنفاق القطاع الإجنبي عن طريق الصادرات والمستوردات، وذلك من خلال المعادلة التالية: (معروف، ص 76-78)

$$GDP = C + I + G + NX$$

حيث :

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

C: الإستهلاك.

I: الإستثمار

G: الإنفاق الحكومي.

NX: صافي الصادرات والواردات.

2/ طريقة الدخل:

تعتبر عن مجموع ريع وعوائد عناصر الإنتاج يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يشمل :

1. الأجرور : (وتعد اكبر مكونات الدخل) وتشمل إجمالي الأجرور والرواتب والعلوة المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات الي القوى العاملة.
2. ريع الأرض : وهي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات أو استقلالها.
3. الفوائد : وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي والإقراض .
4. دخول المالكين لمساهمات في الشركات.
5. عوائد المساهمين من استثماراتهم في الشركات.

6. إهلاك راس المال.

7. الضرائب غير المباشرة.

8. إيراح الشركات : وتشمل أرباح الشكات قبل خصم الضريبه الدخل التي ترفع للحكومة أو الإرياح

المتبقية في الشركات لأغراض التوسع أو مايسمي الأرباح المحتجزة.

رابعاً : مقاييس إخرى للنتاج المحلي الإجمالي:

1/ صافي الناتج القومي.(NNP)

وهو عبارة عن إجمالي الناتج القومي مخصوماً منه إهلاك الاصول .

$$NNP = GNP - \text{Pepreciation}$$

2/ الدخل القومي : وهو عبارة عن صافي الدخل القومي مخصوماً منه قيمة الضرائب غير المباشرة(LT).

$$NI = NNP - LT$$

3/ الدخل الشخصي وهو عبارة عن الدخل القومي مخصوماً منه أقساط الزامية مختلفة(ضرائب - ارياح

شركات - إرياح محتجزة - مدفوعات الإعانات الشخصية وغيرها)

4/ الدخل الممكن التصرف فيه وهو عبارة عن الدخل الشخصي مخصوماً منه ضريبة الدخل التي تقنطعها

الحكومات من دخول الأفراد بشكل مباشر .

الدخل الممكن التصرف فيه = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة علي الدخل .

عموماً يمكن القول ان الناتج المحلي الإجمالي ليست معياراً لرفاهية وغني شعب معين ومن هنا تنشأ عيوب

قياس الناتج وذلك للأسباب الآتية:

1. أن بعض النشاطات الإقتصادية التي لم تتم داخل السوق لا يمكن حسابها ضمن حسابات الناتج

المحلي.

2. حسابات الناتج المحلي الإجمالي لا تفرق بين أوقات الرخاء وأوقات النكبات والكوارث.

3. حسابات الناتج المحلي لا تأخذ بعين الإعتبار الظروف البيئية من تلوث وتدهور للإحوال الصحية لان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لا تعتبر عن زيادة الرفاهية للإقتصاد. (الوزني، ص116)

المبحث الثالث

أثر التمويل بالعجز علي الناتج المحلي الإجمالي:

آثار التمويل بالعجز كاحد مكونات التمويل الراسمالي وكمصدر من مصادر تمويل التنمية افقتصادية ،كثيراً من الجدل في الفكر الإقتصادي خلال القرن الماضي ، وانقسم الإقتصاديون الي فريقين ومنهم فريقاً يوصى بالإلتجاء الي التوسع النقدي كاداء لتشجيع الإستثمار وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وينصح البعض الآخر بتجنبه لما له من آثار تضخمية يصعب السيطرة عليها.

اولاً :المؤيدين لتمويل بالعجز :

يعتقد الإقتصاديين المؤيدين للتمويل بالعجز أنه من الوسائل الفعاله التي يمكن للدول النامية إن تلجأ إليه لتمويل التنمية الإقتصادية ، علي إن تحدد السلطات النقدية الحجم الأمثل منه، لسد الفجوة بين الموارد واستخدامها ، باعتباره اداء لتحقيق الإدخار الإجباري في المجتمع ، عن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات التي يكون ميلها الحدي والمتوسط للإدخار مرتفعاً ، ويعتبر خلقه للإدخار عن طريق إرتفاع الأسعار ، ومايتبعه من إنخفاض في مستوى الإستهلاك ومايترتب عليه من تحرير الموارد من الإستهلاك الجاري ، والتوجه نحو الإستثمار فيزداد التشغيل وبالتالي زيادة الإنتاج والذي يؤدي بدوره الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي. (ابوالسعود،ص34)

ويرى آخرون إن التمويل بالعجز يؤدي الي الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية نسبة لوجود مواد عاطله كثيرة بالدول النامية، واصدار النقود الجديده يؤدي الي زيادة الطلب الكلي علي الموارد وزيادة الانتاج المحلي ، بدون إن ترتفع الاسعار وذلك استناداً علي الافكار الكنيزيه التي تنص علي إن التضخم لا يظهر خطره الا بعد الوصول الي التوظف الكامل. (زكي،ص34)

وينصح بعض الإقتصاديون باستخدام قدر معين من التمويل بالعجز لتشجيع التنمية وزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ويرون إن حدوث إرتفاع في الاسعار في حدود 3% و5% سنوياً يكفي لتشجيع المنظمين

في القطاع الخاص ويحول دون الخسائر التي تتعرض لها بعض المشروعات. علي ان يكون في وسع السلطات النقدية زيادة عرض النقود والسيطره علي الموارد، بحيث لا تتجاوز زيادة الأسعار نقطة الخطر ، وعمدو في تحديد هذا علي افكار ملتون فريد مان في المحافظة علي الإستقرار السعري وتحقيق النمو الإقتصادي. (الشيخ،ص435)

كما يرى البعض إنه من خلال التمويل بالعجز تصبح برامج التنمية وسيله للإدخار الإجباري وزيادة التكوين راس المال بالإضافة الي القدر المعتدل من التضخم يؤدي الي زيادة عرض خدمة العمل وزيادة الانتاج دون زيادة حقيقية في مستوى الأجور وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً : المعارضون للتمويل بالعجز :

وهناك من يرى من الإقتصاديين الذين يعارضون بالاخذ بالتمويل بالعجز كوسيله للتمويل في الدول النامية، ويعتقدون إن تحقيق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي مع ضمان الإستقرار النقدي يجب إن يكون هدفاً لكل سياسة إقتصادية سليمة، حتي تسير التنمية في الإتجاه الصحيح دون إن تعترضها مشاكل تضخم ، حتي لا تؤدي الي فشل الخطط الإقتصادية والإجتماعية. (حجير،ص175)

فمنهم من يرى إن التمويل بالعجز ليست بالأسلوب المناسب لزيادة العمالة والإنتاج ورفع الدخل الحقيقية ، نسبة لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ومرونة عرض المنتجات في الدول النامية.

وان الإصدار الجديد وما يحدثه من تضخم يوزع العبء العام توزيعاً سيئاً لا يتلائم مع حركة الإنتاج والدخل، ولا مع القدرة المالية لاصحاب الدخل الثابتة والبطيئه الإتقاع، مما يزيد من خطورة هذه الوسيلة في انهيار قيمة النقود والي اختلال التوازن النقدي ، وبالإضافة الي التضخم في نفقات الإنتاج وخفض هامش الربح في منتجات الصادر والضرر بها ، مما يؤدي الي خفض الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي.

ويرى البعض حتي ولو أدى التمويل بالعجز الي تخصيص موارد أولية ورسمية لتكوين راس المال ، عن طريق الإيرادات المحرره من الإدخار القهري ، من الإنكماشات المتتالية للإستهلاك، في حالة عدم مصاحبة التضخم الزيادة في الأجور ، فإن هذه الوسيلة من الوسائل التمويل تعتبر وسيله خطره، وتفترض إن السلطات النقدية يمكنها السيطرة علي التضخم والتحكم في إرتفاع الأسعار ، غير إن التحكم فيه ليس سهلاً ، وبذلك

تظل مشكلة التحكم فيه ثابتة مالم يقوم النظام الضريبي بإجراء سحب من الإيرادات الفائضة من تمويل الإستثمارات وهذا يتطلب نظاماً ضريبياً مرناً وفعالاً. (رمزي، ص54)

ويرى آخرون أيضاً أن التمويل بالعجز يؤدي الي زيادة معدل الإدخار القومي من خلال ما يحدثه من إعادة لتوزيع الدخل لصالح الفئات ذات الميول المتوسطة والحدية للإدخار ويسهم ذلك في سد فجوة الموارد المحلية، بانها حجه مشكوك فيها، بجانب ماتطوي عليه من ظلم إجتماعي إن هذه الفئات المعنية في الدول النامية خلاف الدول المتقدمة التي تتسم بإرتفاع واضح في الميولها للإستهلاك ، وميولهم في الصرف علي الأعمال الغير المنتجة والضاره بالإقتصاد القومي كالمضاربة علي السلع والعملات الأجنبية ، يؤدي أيضاً الي هروب جزء كبير من رؤس الأموال الي الخارج ، وفي نفس الوقت الذي تحجم فيه رؤس الأموال الأجنبية من الإستثمار في الداخل بسبب إرتفاع الأسعار ، وكل ذلك بالطبع سينعكس سلباً علي الناتج المحلي الإجمالي والميزان المدفوعات. (الروبي، ص275)

الفصل الثالث

تجربة التمويل بالعجز في السودان

المبحث الاول : خلفية تاريخية عن الاداء الاقتصاد السوداني.

المبحث الثاني : أسباب انتهاء السودان سياسة التمويل بالعجز.

المبحث الثالث : الآثار السالبة لظاهرة التمويل بالعجز علي الإقتصاد السوداني.

الفصل الثالث

تجربة التمويل بالعجز في السودان

المبحث الأول

خلفية تاريخية عن أداء الإقتصاد السوداني

أن ابرز مقومات الإقتصاد السوداني، كما هو معروف، هو النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، فقطاع الزراعي هو الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بنسبة تتراوح ما بين 35% و45% كمان ان النسبة الأكبر من السكان ترتبط أعمالهم ونشاطهم بهذا القطاع. فيما ظل قطاع الصادر لسنوات عديدة (قبل اكتشاف البترول) يعتمد بدرجة كبيرة علي منتجاته ويتعزز هذا الوضع الذي بنفرد به القطاع الزراعي في الإقتصاد السوداني بفضل ما يتمتع به السودان من موارد زراعية كبيرة تتضمن اتساع الأراضي الصالحة للزراعية، تعدد مصادر المياه من انهار وامطار ومياه جوفية ، وكذلك تنوع المناخات في أقاليم البلاد المختلفة. وهذه جميعها عوامل تعكس فرص التنوع المحصولي الذي ينطوي عليها الناتج الزراعي في السودان بشقه النباتي، والذي يتسع ليشمل إنتاج قطاع الغابات في رقعته الواسعه التي تنتشر في المناطق المختلفة من البلاد. أضف الي ذلك قطاع الثروة الحيوانية والسمكية بمختلف مكوناتها. (مجد خير، 2010م، ص1)

المسار التاريخي للإقتصاد السوداني:

لقد مر الإقتصاد السوداني منذ الإستقلال بمراحل عديدة تطور من خلالها، وقد تم تطبيق نظم إقتصادية مختلفة عبر تلك المراحل كان لها أثرها الواضح في صياغة ملامح ذلك الإقتصاد، فعقب الإستقلال مباشرة أثرت النخبة الوطنية التي تولت حكم البلاد السير على نفس النسق الإقتصادي الذي كان سائدا خلال الفترة الإستعمارية ، حيث لم تقم بإحداث أي تغيير جوهري في النظام الإقتصادي الذي ورثته من الإستعمار، والذي كان نظاما رأسماليا يعمل بطبيعة الحال على إستنزاف موارد السودان الإقتصادية لصالح الإقتصاد

البريطاني فالمعروف تاريخياً أن الإدارة الإستعمارية التي كانت تحكم السودان قبل إستقلاله عملت على بناء هيكل إقتصادي أحادي يعتمد بدرجة كلية على قطاع إنتاج أولي هو القطاع الزراعي.

وركزت فيه على إنتاج القطن كمحصول نقدي رئيسي يصدر إلي بريطانيا ليستخدم كمدخلات إنتاج لمصانع النسيج البريطانية ، وقد أنشئ مشروع الجزيرة كأكبر مشروع اقتصادي في السودان خصيصاً لتحقيق هذا الهدف .

وبدلاً من أن تعمل الحكومات الوطنية التي أعقبت الاستقلال على إعادة بناء هيكل الإقتصاد السوداني على أساس التعدد والتنوع والتوازن حتي ينمو ويزدهر ويقوى عوده، تبنت الهيكل الإقتصادي الموجود منذ الفترة الاستعمارية وعملت على تطويره في نفس الإتجاه .والدليل الأقوى على ذلك أن برامج وخطط التنمية التي إنتهجت بعد الإستقلال وخلال عقد الستينيات من القرن المنصرم قامت على النموذج الرأسمالي الغربي الذي يركز علي الإستثمارات التي تعظم الأرباح .

فقد كان إهتمام تلك البرامج والخطط منصبا بدرجة كبيرة على مشروعات القطاع الزراعي وفي مناطق معينة بحكم توفر الموارد اللازمة لنجاح تلك المشروعات فيها بشكل أكبر من المناطق والقطاعات الأخرى . وقد ساهم ذلك بدرجة كبيرة في تكريس النظام الإقتصادي القائم على أحادية الهيكل، ومن ثم ساهم في تكريس وضعية التخلف الإقتصادي الذي ظل يعاني منه السودان لعقود عديدة . في حقبة السبعينيات من القرن العشرين حدث تحول كبير في طبيعة النظام الإقتصادي في السودان حينما تبنت القوى الجديدة التي إستولت علي حكم البلاد في 25 مايو 1969 م النظام الإشتراكي كمنهج إقتصادي رأت أنه السبيل الوحيد لإقالة عثرة الإقتصاد الوطني والإتجاه به نحو التنمية والتقدم الإقتصاديين .

وأول ما بدأت به في هذا الإطار هو مصادرة وتأميم عدد من الشركات والمؤسسات والمشروعات التي كان يملكها القطاع الخاص، وذلك في العام 1970 م ، لتؤول ملكيتها إلي القطاع الحكومي .ثم إتمدت بعد ذلك منهج التخطيط المركزي والتحكم الحكومي في إدارة الإقتصاد،فكان أن أتسع نطاق القطاع العام الذي تمدد في كافة مجالات النشاط الإقتصادي الإنتاجي منها والخدمي، فسيطرت الحكومة بذلك علي حركة الإقتصاد القومي ككل، ولم يكن أمام القطاع الخاص سوى التحرك في نطاق ضيق ومحدود. وعلى الرغم من أن خطط وبرامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية التي وضعت ونفذت خلال تلك الحقبة هدفت

بشكل رئيسي إلى إحداث تغيير جذري في بنية الإقتصاد السوداني، وإعادة توظيف واستغلال موارده المتنوعة بكفاءة، ومن ثم توزيع ثمار ذلك بعدالة، إلا أن الذي حدث هو زيادة هيمنة القطاع الزراعي على الإقتصاد السوداني، وذلك على حساب القطاعات الإقتصادية الأخرى.

وقد كان ذلك خصما على مجمل الأداء الإقتصادي في السودان بحكم زيادة القطاع الزراعي فيه، كما أن القطاع الصناعي الذي كان يعول عليه كثيراً في إحداث التغيير البنوي المطلوب في هيكل الإقتصاد السوداني، فشل في تحقيق ما هو مطلوب منه خاصة مشروعات التصنيع الزراعي التي أولتها خطط وبرامج التنمية إهتماماً خاصاً، وذلك بسبب عوامل عديدة أبرزها البيروقراطية الحكومية التي كانت تدار بها تلك المشروعات. ولم يكن قطاع الخدمات الإقتصادية بأحسن حالا في تلك الحقبة، إذ لم تشهد مجالاته المختلفة (النقل، الإتصالات، الطاقة، المصارف وغيرها)، سوى تطور محدود. (مجد خير ، ص4)

لقد أدخل نظام الإقتصاد الموجّه، القائم على التدخل الحكومي والتخطيط المركزي، الإقتصاد السوداني في نفق الجمود والتكدس خلال حقبة السبعينات والثمانينات. وقد أدى ذلك إلى بروز مشكلات إقتصادية عديدة عانى منها السودان كثيراً، أبرزها تقادم الديون الخارجية بشكل مضطرب نتيجة للإعتماد على القروض الخارجية لتمويل مشروعات تنموية ذات عائد منخفض فشلت في نهاية الأمر في تحقيق أي تقدم تنموي يستفاد منه في سداد قيمة وفوائد تلك القروض مما يؤكد مدي العجز المؤسسي في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية.

ومن جانب آخر فقد تراجع الإنتاج بصورة ملحوظة وبشكل أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث ظل يسجل معدلات نمو سالبة في معظم سنوات حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وذلك بسبب جمود الإستثمارات وإرتفاع تكلفة الإنتاج وهجرة رأس المال الوطني ، وقد أدى ذلك إلى حدوث حالة من الركود الإقتصادي إمتدت لسنوات عديدة جرت في ركابها مشكلات أخرى مزمنة مثل إرتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية وقد كان ذلك تعبيراً عن حالة عدم التوازن الداخلي والخارجي التي كانت سمة غالبية في الإقتصاد السوداني خلال تلك الفترة. والتشوهات الواضحة في سعر الصرف كما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات متدنية بلغت % 1.8 الجدول التالي يوضح معدلات الناتج المحلي الاجمالي لفترة الدراسة (1998 - 2017م):

الجدول رقم(1)

الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1998-2017م) (بملايين الجنيهات)

السنة year	الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية GDP	الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الثابتة GDP	معدل النمو %
1998	21935.91	11.73	-
1999	27058.81	12.43	1.8
2000	33662.71	13.46	6.5
2001	40658.56	14.32	6.1
2002	47756.11	15.25	6.5
2003	55733.78	16.17	6.1
2004	68721.39	18.01	9.1
2005	85707.13	19.05	8.3
2006	98718.81	22.22	10.0
2007	106527.00	22.40	10.5
2008	135511.70	23.42	7.8
2009	139386.50	24.87	6.1
2010	160647.00	26.48	5.2
2011	182151.30	27.04	2.7
2012	222547.90	27.68	3.6
2013	304116.80	29.56	1.4
2014	447998.20	31.64	2.7
2015	582937.40	33.01	4.1
2016	693514.00	34.62	3.7
2017	823938.00	36.24	4.1

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء للأعوام المذكورة.

يلاحظ من الجدول رقم (1) في السنوات الأولى لفترة الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفض جداً حيث بلغ في 1998م نسبة 1.6% وذلك نسبة لإنخفاض معدل نمو معظم القطاعات الإنتاجية الزراعية وصناعيه ، ونجد في العام 2000م قد ارتفع الي 6.5% وذلك نسبة تصدير اول شحنه من البترول ، مما ادي الي زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة، وواصل معدل النمو في زيادة حتي عام 2004م سجل 9.1%، ثم في عام 2005م إنخفض إنخفاض ملحوظ معدل النمو إلي 8.3% وذلك نسبة لأنخفاض معدل نمو القطاع الصناعي والزراعي ، وإرتفع في الأعوام التاليه حتي بلغ في العام 2007م نسبة 10.5%، وذلك لزيادة معدل نمو القطاع الصناعي وزيادة إنتاج البترول والتعدين ، ونلاحظ في عام 2008م إنخفض الي نسبة 7.8% إنخفاض بنسبة 3.3% من العام السابق له ، ويعزى ذلك لأنخفاض في معدل نمو القطاعات الصناعية والزراعيه وتوجيه جميع أمكانيات الدولة الي الحروب والأنفاق علي الإمن ، وواصل في الأنخفاض حتي سجل معدل النمو في عام 2013م نسبة 1.4% ، يعتبر أقل معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي وذلك نسبة لفقدان الإيرادات النفطية نتيجة لأنفصال الجنوب ، ومنها بدء في إرتفاع حتي وصل في عام 2017م نسبة 4.1% ، وذلك نتيجة لزيادة في معدل نمو القطاع الصناعي والخدمي.

الجدول رقم (2) التالي يوضح نصيب قطاعات الناتج المحلي الإجمالي من التمويل بالعجز خلال فترة

الدراسة (1998 - 2017 م) :

الجدول رقم (2)

نسبة التمويل بالعجز في قطاعات الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الجنيهات)

التمويل بالعجز	نصيب قطاع الخدمات %	نصيب القطاع الصناعي %	نصيب القطاع الزراعي %	السنة
685765	43.2	8.1	48.7	1998
120000	41.1	9.2	49.7	1999
80000	41.7	9.6	48.7	2000
180000	46.3	10.8	37.6	2001
30875	48.4	10.8	35.2	2002
37495	48.9	10.6	34.4	2003
37495	50.2	10.9	32.1	2004
274940	50.4	10.6	31.8	2005
589937	51.7	10.5	30.8	2006
291500	51.3	10.6	31.0	2007
1432000	51.1	10.6	31.0	2008
2876883	50.9	10.8	31.1	2009
3886263	50.3	10.9	31.3	2010
1499331	51.6	11.6	31.5	2011
3499329	49.0	20.4	30.6	2012
4500000	48.3	21.1	30.6	2013
2240000	52.1	16.0	31.9	2014
3500000	53.2	15.4	31.4	2015
8900000	51.5	16.9	31.6	2016
1475333	50.9	17.3	31.8	2017

المصدر: تقارير بنك السودان للأعوام المذكورة.

من الجدول رقم (2) يلاحظ نسبة التمويل بالعجز في القطاعات الناتج المحلي الإجمالي كل من القطاع الزراعي والصناعي والخدمي والتمويل بالعجز خلال فترة الدراسة نجد نصيب القطاع الزراعي في العام 1998م نسبة 48.7 والصناعي نسبة 8.1 والخدمي 43.2 وكان التمويل بالعجز في تلك الفترة مبلغ 685765 مليون جنية وهذه يعني أن النسبة الأكبر من التمويل تم توجيهه الي القطاع الزراعي، وفي العام 1999م نصيب القطاع الزراعي بنسبة 49.7 والصناعي نسبة 9.2 والخدمي نسبة 41.1 ونجد أن القطاع الصناعي أقل نصيب من التمويل بالعجز، وفي العام 2000م كانت نسبة التمويل بالعجز مبلغ 80000 مليون جنية وكانت نصيب القطاعات في تلك الفترة الزراعي 48.7 والصناعي 9.6 والخدمي 41.7، ونجد في العام 2002م انخفض التمويل بالعجز من الأعوام السابقة له الي مبلغ 30875 مليون جنية وكان نصيب القطاعات الزراعي 35.2 والصناعي 10.8 والخدمي 48.4 وهذه يدل علي أن التمويل بالعجز في تلك الفترة إستخدمة جزء الأكبر منه في الإستهلاك وفي القطاع الصناعي ،وفي العام 2006م نجد أن التمويل بالعجز إرتفاع عن العام السابقة لة حيث بلغ مبلغ 589937 مليون جنية، وكان نصيب القطاعات الزراعي 30.8 والصناعي 10.5 وإرتفاع الخدمي الي 51.7، وهذا يدل علي زيادة الإنفاق علي الإستهلاك ، إنخفاض التمويل الزراعة والصناعة من الأعوام السابقة ، وفي العام 20012م إرتفاع التمويل بالعجز الي مبلغ 3499329 مليون جنية بينما كان نصيب كل من القطاع الزراعي 30.6 والصناعي 20.4 والخدمي 49.0 ونجد أن هنالك إرتفاع في نصيب القطاع الصناعي، وهذا يدل علي توجيه جزء كبير من التمويل الي الصناعة، وفي العام 2013م نجد التمويل بالعجز كان مبلغ 4500000 وكانت هنالك زيادة في نصيب القطاع الصناعي بنسبة 21.1 مما يدل علي أن هنالك توجيه للتمويل الي الصناعي والخدمات ، وفي العام 2017م كان التمويل بالعجز في أعلي نسبة له مبلغ 1475333 مليون جنية وكان هنالك إنخفاض في كل من نصيب القطاع الزراعي 31.8 % والصناعي 17.3 % وارتفاع الخدمي 50.9 ، مما يدل علي أن التمويل تم إستخدامه الجزء الأكبر منه في هذه الفترة في الإنفاق الجاري.

المبحث الثاني

أسباب إنتهاج السودان سياسة التمويل بالعجز

طبقت سياسة التمويل بالعجز في السودان (الأستدانة من الجهاز المصرفي) منذ عقد ستينيات القرن الماضي (إصدار الخطة العشرية للتنمية الأقتصادية) حيث كان التمويل بالعجز في الميزانية في الستينيات 1965-1968م حوالي 2% وقد تزايدت هذه النسبة عاماً بعد عام الي عام 1970م ، وفيه حدث تغيراً في الإقتصاد السوداني حيث توجه الإقتصاد ناحية الإقتصاد المخطط مركزياً، وفيه تم إنتهاج سياسة أحلال الواردات أصبحت كل الموارد تحت تصرف القطاع العام ، مما ادي الي زيادة عجز الموازنة من ثم اللجوء الي التمويل بالعجز .ومن أسباب لجوء الدولة للتمويل بالعجز في السودان: (اسماعيل،1995،ص12)

1- سياسة الإعتماد علي الغير والتبعية الاقتصادية للعالم الرأسمالي (60-1990م) اوجد خلاً "هائلاً" في كافة الأنشطة الإقتصادية ، واختلال التبادل التجاري واستئثار الدول الرأسمالية بفوائد التجارة الخارجية فضلاً عن الاعتماد علي العالم الخارجي في تمويل لسد الفجوة الناتجة من التمويل المحلي ، مما فاقم من مشكلة عدم التوازن الخارجي للإقتصاد وزيادة أعباء الديون وتزايد أعباء خدمة الديون، وأصبح معظم عوائد الصادرات يوجه الي سداد إقساط القروض وفوائدها بدلاً من تمويل الواردات الضرورية.

وأصبح السودان مصنف ضمن مجموعة الدول متواقمة المديونية والتي أصبح السودان يعاني منها وصعوبة إدارتها حيث تزيد نسبة الدين الخارجي القائم الي الناتج المحلي الإجمالي عن 120% وتزيد نسبة الدين الخارجي الي الصادرات من السلع والخدمات.

كذلك يعاني السودان من تراكم المتأخرات لديه حيث تبلغ نسبة المتأخرات الي الصادرات 1968%، وليست من المتوقع الوصل الي حل قريب لهذه الأزمة بأحداث تغير هيكلية في تركيب الأقتصاد القومي والجهاز الإنتاجي للدولة. (البنك الدولي، 1997، ص100)

2- قادت مشكلة المديونية المتفاقمة الي عجز السودان عن السداد والوفاء بالتزاماته الدولية ، مما افقده إهليته بواسطة صندوق النقد الدولي أواخر الثمانينات وترتب علي ذلك توقف العون الخارجي وانحساره.

3- إتباع سياسة تخفيض سعر الصرف لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وعدم نجاحها ، حيث لم يترتب عليها الزيادة في الصادرات وبل ادت الي استيراد التضخم عن طريق زيادة الواردات وارتفاع تكلفتها مما أثر في إرتفاع معدلات التضخم الداخيلة وحدث تشوهات كثيرة في سعر العملة في إنخفاض القمية الشرائية لها.

4- إتباع سياسة الإعتماد الكامل علي الذات عقب توقف العون الخارجي ، كمصدر رئيسي في تمويل مشروعات التنمية، خلال فترة التسعينات فضلاً عن عدم نموء الإيرادات بمستوي يغطي المصروفات العامة المتزايدة يوماً ، نتيجة الحرب بجنوب السودان وتمويل تكلفتها من الموازنة العامة، والإعباء المالية لتدفق اللاجئين نحو السودان.

5- إرتفاع اسعار البترول وانعكاسات أزمة الطاقة العالمية واصبحت فاتورة البترول تستهلك اكثر من 65% من عائدات البلاد من العملات الأجنبية.

6- يعاني السودان من إنخفاض معدل الإدخار المحلي وذلك للأسباب الآتية:-

أ. زيادة الإستهلاك القومي.

ب. تصاعد مستوي الإسعار ومعدلات التضخم.

ت. إنخفاض دخل الفرد المتولد من ضعف الأنتاج القومي الذي يعتمد علي الزراعة والتعدين بشكل رئيسي.

ث. الأكتناز وخصوصاً الذهب والعملات الأجنبية.

ج. الطاقات الإنتاجية العاطلة وانخفاض المهارات الإنتاجية.

ح. الأستهلاك الغير الرشيد المتمثل في الأستهلاك التفاخري والكمالي.

خ. عدم الأستغلال الأمثل للموارد من العملات الأجنبية.

د. ضعف الأجهزة الإدارية لتفشي ظاهرة التهرب الضريبي.

تترتب علي ذلك ظهور عدد من الأختلالات في هيكل الاقتصاد السوداني تمثلت في الآتي :

1. أختلال الموقف المالي للقطاع العام.
2. أختلال القدرة علي الأذخار والحاجة لموارد حقيقية للأستثمار.
3. أختلال القدرة علي زيادة الصادرات والطلب المتزايد علي الواردات.
4. مشكلة الديون الخارجية المتزايدة وأعباء خدماتها والتي بلغ التزامات سدادها ثلاثة اضعاف حصيلة الصادرات.
5. زيادة العجز في ميزان المدفوعات.
6. تعثر عملية التنمية الأقتصادية.

وعليه فان إتباع نهج التمويل بالعجز اقتضته تلك المبررات السابق ذكرها،السودان شأنه في ذلك شأن البلدان النامية.(تقرير بنك السودان، 2017م)

وإذا آخذنا مكونات الموازنة العامة نجدها تتمثل في الاتي:

(أ)جملة الإيرادات الذاتية وهي تتكون من:

1. الإيرادات الضريبية.
 2. الإيرادات غير الضريبية.
- (ب) الأنفاق العام يتكون من :

1. الفصل الاول (المرتبات ، الآجور،المزايا الاجتماعية).
2. الفصل الثاني (تسيير الوزارات).
3. الفصل الثالث (الدعم الولايات بشقيها الجاري والتنموي).
4. الفصل الرابع (التنمية القومية).

حاصل جمع (أ) الإيرادات العامة مع (ب) الإنفاق العام يشكل الأداء المالي إما فائضاً أو عجزاً أو تعادلاً في الموازنة العامة.

عندئذ لأبد من إجراء عمليات التوازن في حالة العجز أو الفائض وذلك من البنود التالي:

1. المقابل المحلي من القروض الأجنبية (التمويل الخارجي).
2. السندات الحكومية شهادات المشاركة الحكومية التي تصدرها وزارة المالية (شهادة المشاركة المصرفية والتي يصدرها بنك السودان (شمم).
3. الإستدانة من النظام المصرفي (التمويل الداخلي).

الجدول رقم (3) الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1998-2017م) (بملايين الجنيهات)

صافي التمويل المصرفي	القروض الخارجية	تمويل العجز	الموقف الكلي للقطاع العام	منصرفات التنمية	منصرفات الحكومة المركزية	إيرادات الحكومة المركزية	العام
104	34	138	138	155	1575	1592	1998
113	105	218	218	295	1975	2052	1999
66	116	182	182	397	3125	3340	2000
196	54	250	250	474	3428	3652	2001
373	83	456	456	1408	3770	4722	2002
102	224	326	326	1729	5633	7036	2003
301	499	800	800	3103	7936	102390	2004
1182	481	1663	1663	3412	10435	12184	2005
2211	967	3178	3178	3540	14713	15075	2006
776.8	1732	2508.8	2508.8	3567.9	17403.3	184624	2007
466.3	811.4	1277.7	1277.7	3260.8	22724	24707.9	2008
3566.5	910.9	4477.4	4477.4	3826.6	20696.4	20045.6	2009
8292.8	706.1	7586.1	7586.1	4161.9	24162.1	20737.9	2010
7581.3	37.4	9426.1	9426.1	3617.7	28578.3	22766.9	2011
5385.2	268.3	7653.4	7653.4	3619	2622	22168.1	2012
5383.2	1073.2	6456.5	6456.5	3932.7	36178.4	34311.5	2013
3668.7	756.3	4425.1	4425.1	4843.3	50380.1	51214.9	2014
7381.8	405.4	6976.4	6976.4	6012.4	5485.2	54499.7	2015
10074.2	1141.4	11234.9	11234.9	6587.7	62195	57864.6	2016
1545	385	14314	14314	5549	86106	77054	2017

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي للأعوام المذكورة.

يلاحظ من الجدول (3) أن تمويل العجز في عام 1998م كان حوالى 138 مليون جنيه وارتفع في العام 1999م الي 218 مليون جنيه، نتيجة لزيادة الأنفاق الحكومي وانخفاض القروض والمنح الأجنبية الممنوحة للسودان وانخفاض الإنتاج ، مما ادى الي لجوء الدولة إلي تمويل عجز مزانيتها عن طريق الإقتراض من البنك المركزي، نجد في عام 2000م إنخفض تمويل العجز إنخفاض ملحوظ وذلك نتيجة لدخول إيرادات البترول في الميزانية ، وفي العام 2001م ارتقاع إرتقاع ملحوظ الي مبلغ 250 مليون نتيجة لإنخفاض في الإقروض الأجنبية التي بلغت في ذلك العام 54 مليون بأنخفاض ملحوظ من العام السابق له 2000م مبلغ 116 مليون ، وبعدها واصله العجز في الموازنة في الإرتقاع حتي وصل في عام 2007م الي 2508.8 مليون جنيه.

ويلاحظ أن تمويل العجز قد إنخفض في العام 2008م الي 1277.7 مليون جنيه مقارنة بالعام 2007م والذي بلغ فيه 2508.8 مليون جنيه ،في ظل إنخفاض القروض الأجنبية أيضاً الي مبلغ 811.4 مليون جنية ،من مبلغ 1732.8 مليون جنية في العام 2007م، وواصلت تمويل العجز في إرتقاع وانخفاض حتي سجلت في العام 2016م مبلغ 11234.9 مليون جنيه.في ظل ارتقاع التمويل الإجنبي أعلي نسبة له خلال فترة الدراسة الي مبلغ 1141.4 مليون جنية، ويعزي ذلك الي زيادة الأنفاق الحكومي علي الأمن والدفاع في تلك الفترة ، وارتقاع تمويل العجز في العام 2017م الي مبلغ 14314 مليون جنيه ، وذلك لإنخفاض التمويل الخارجي الي مبلغ 385 مليون جنية، وأرتقاع صرف الدولة علي الإمن والدفاع.

وتمويل عجز الموازنة هذا يؤثر علي القاعدة النقدية من ثم علي العرض النقدي، ونلاحظ أن السندات الحكومية أو الإقتراض من الجمهور ليست له اي اثر علي القاعدة النقدية ، إما الإستدانة من الجهاز المصرفي له تاثير مباشر علي القاعدة النقدية ، حيث يزيد هذه القاعدة ، بالتالي يزيد من عرض النقود.

ومعلوم بالطبع أن إيرادات دولة نامية مثل السودان لا تنمو بمعدلات كبير لتحقيق فائضاً بالنسبة كبيرة لمصروفاتها الجارية ، والصرف المراد علي التنمية. (عثمان ، 2001م ، ص33-34)

وعليه فأن الدولة النامية تلجأ عادة الي الإستدانة الداخلية من الجهاز المصرفي ، والإستدانة الخارجية من مصادر التمويل المتاحة لها كانت إستدانه الحكومه المركزية من الجهاز المصرفي قليل نسبياً ، خلال السنوات السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينيات وهذه الإستدانة لم تكن مطلقة ، و إنها كانت محدودة وفق القانون (حيث ضمت الأستدانة في المادة (57)(أ) من القانون بنك السودان المعدل في العام

1973م ، وفي العام 1972م ، تم توقيع إتفاقية اديس ابابا وأدى توقيع الإتفاقية الي إيقاف نزيف الحرب في جنوب السودان حتي العام 1983م (اي لمدة عشرة سنوات كاملة)، وكان الجانب الإيجابي لإتفاقية اديس ابابا تحسن علاقات البلاد الخارجية، خاصة مع دول المعسكر الغربي والدول الأخرى .وفي هذه الفترات أولت الدول العربية السودان إهتمامامها في الأطار استراتيجية تامين الغذاء للعالم العربي، مما إتاح لبلد تدفق القروض ومعونات نقدية وعينية كبيرة بلغت جملة التدفقات في هذه الفترة حوالي 7.596 مليون دولار، وهذا وقد ادى ارتفاع اسعار النفط عالمياً (في العام 1973م) الي إرتفاع الفوائض المالية للدول المصدرة للبترو، حيث تكدست الفوائض لدي المصارف في الغرب واليابان التي نشطت في إستغلالها واعادة تدويرها بتقديم القروض للمشروعات وتمويل التجارة الخارجية، وكان لدول النامية نصيب أوفر من هذه الموارد من جانب آخر نشط دور التمويل الرسمي والذي كانت تقدمه الدول الغربية للدول النامية في شكل تمويل لمشروعات أو نقداً لدعم ميزان المدفوعات اذ شهدت هذه الفترة الحرب الباردة والتنافس بين الكتلة الإشتراكية والكتلة الغربية لأستقطاب الدول النامية. (ابراهيم، 1996م، ص14)

وقد حظي السودان في هذه الفترة بقدر أوفر من هذه القروض، الأمر الذي اتاح له تمويل مايقارب (55%) من العجز في ميزانية من هذه القروض والنسبة المتبقية (45%) جزء منها تمويل عن طريق الإيرادات الحقيقية والنسبة القليلة المتبقية علي طريقة الأستدانة من الجهاز المصرفي.

إن شعار الإعتماد علي الذات الذي رفعتة الدولة في عام 1990م كان من إنعكاساته الواضحة ، تفاقم مشكلة التمويل بالعجز حيث أن الميزانية العامة للدولة قبل 1990م ، كانت تمول بحوالي 55% من التمويل الخارجي وتناقصت هذه النسبة حتي وصلت الي 2% في عام 1995م ، مما يجعل الدولة تعول كثيراً علي المصادر الداخلية لسد عجز الموازنة العامة.

وبأستعراض الإقتصاد السوداني خلال العقود الأخيرة يتضح أنه آتسم بزيادة في مقدار عجز الموازنة العامة، وإرتفاع معدلات التضخم وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ، وعدم إستقرار سعر صرف الجنية السوداني.

وقد هدفت الميزانية العامة للدولة منذ عام 1998م الي تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والمنصرفات العامة والسعي لتحقيق فائض مناسب للمساهمة في دعم مجالات الإنتاج ، ولكن بالرجوع الي الميزانية الدولة

انظر الي الجدول رقم (3) نلاحظ أن العجز في الميزانية التنموية كان أقل بكثير من تمويل العجز مصادر داخلية وخارجية ، مما يعني أن هنالك جزء من التمويل بالعجز يقابل به صرف جاري مما يساعد الأثر التضخمي، وفي عام 1992م وضعت الدولة برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة (1990-2002م) حيث يمثل العام المالي 1992/1995م اخر عام من البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي ، وفي نفس الوقت يمثل سنة الأساس في الإستراتيجية القومية الشاملة ويتضح من الجدول رقم (3) أن العجز الكلي في موازنة القطاع العام قد أستمر خلال السنوات 1998-2017م بدرجات متفاوتة فقد بلغت 138 مليون جنيه ، في عام 1998م كحد ادني بينما بلغ 11234.9 مليون جنيه ، في عام 2016م وتمويل العجز الكلي لقطاع العام في السودان يعتمد علي المصادر الداخلية الإستدانة من الجهاز المصرفي اكثر من المصادر الخارجية ، ونلاحظ تزايد هذه النسبة مع العام 1998م حيث بلغت نسبة تمويل العجز من المصادر الداخلية 104%، 113%، 66%، 196%، 373%، 102%، 301%، من جملة تمويل العجز الكلي للقطاع العام في السنوات الماليه 1998 - 2004م علي التوالي والإعتماد الكبير علي المصادر الداخلية يؤدي الي ارتفاع معدلات التضخم .

ويلاحظ من الجدول أن التمويل الداخلي في عام 1998م كان يقدر بحوالي 104 مليون جنيه اكثر من التمويل الخارجي الذي بلغ في تلك الفترة 34 مليون بمعدل تغير 20% ، وهذا مما يدل علي اعتماد الدولة علي التمويل الداخلي اكثر من الخارجي ، ونجد في العام 2008م أن التمويل الخارجي إرتفع الي 811.4 مليون جنيه، اكثر من التمويل الداخلي الذي إنخفض من العام السابق له الي 466.3 مليون جنيه ، وواصل في تزايد حتي بلغ في العام 2017م الي أعلى نسبه 15450 مليون جنيه مقارنة بتمويل الخارجي الذي وصل إلي 358 مليون جنيه. وعلي الصعيد الخارجي إصبح هنالك ضعف من فرص الحصول علي الموارد الإجنبية خاصة من مؤسسات التمويل الدولية، (خيري ، 1997م) وذلك نتيجة للحصار الإقتصادي المفروض علي البلاد انظر الي الجدول يوضح حجم القروض المقدمة للسودان .

ونظراً لتقليص حجم القروض أو العون الأجنبي وبصورة حادة فأن الفترة (2007-2016) والذي يشكل مورداً مقدراً لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ونجد أن إصدار المجلس الوطني الأنتقالي في يونيو 1993م قراراً قضي برفع نسبة الإستلاف الحكومي من بنك السودان من 15% الي 25% من تقديرات الإيرادات الحكومية ، وهذا هو اكبر تعديل للمادة (57)أ) من قانون بنك السودان لعام 1959م ، وذلك منذ

إنشاء البنك في العام 1960م ، وحتى عام 1998م والذي أمتد أثره للسنوات اللاحقة. هذا التعديل مكن الحكومة والمؤسساتها وهيئاتها من الإستدانة من بنك السودان بمعدلات كبيرة ، حيث إرتفعت مديونية الحكومة ومؤسساتها وهيئاتها من بنك السودان الجدول رقم (4) يوضح حجم إستدانة الحكومة من البنك المركزي (التمويل بالعجز).

جدول رقم (4)

التمويل بالعجز في السودان خلال الفترة (1998-2017م) بملايين الجنيهات

السنة	التمويل بالعجز
1998	685765
1999	120000
2000	80000
2001	180000
2002	308754
2003	374937
2004	374973
2005	274940
2006	589937
2007	291500
2008	1432000
2009	2876883
2010	3886263
2011	1499331
2012	3499329
2013	4500000
2014	2240000
2015	3500000
2016	8900000
2017	14753333

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي للأعوام المذكورة.

بموجب المادة (48-1) من قانون بنك السودان المركزي، التي يجوز للبنك المركزي منح تمويل مؤقت للحكومة بالشروط يقرها على أن لا يتجاوز التمويل في أي وقت % 15 من تقديرات الإيرادات العامة للحكومة في السنة المالية التي يُمنح فيها التمويل، على أن يسدد ذلك التمويل في مدة لا تتجاوز الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية التي منح فيها التمويل. ووفقاً لهذه المادة تم منح الحكومة تمويلاً مؤقتاً ، ونلاحظ من الجدول رقم (4) في العام 1998م منحت الحكومة تمويلاً من البنك المركزي بمبلغ 685765 مليون جنيه، مما أسهم في تغطية العجز الكلي للموازنة بنسبة 50%، ونجد إن إستدانة الحكومة من البنك المركزي في العام التالي 1999م إنخفضت الي مبلغ 120000 مليون جنيه ، وذلك لزيادة إيرادات الحكومة بسبب تصدير اول شحنة من البترول ، وانخفض في العام 2000م الي مبلغ 80000 مليون جنيه، وارتفع في العام 2001م الي مبلغ 180000 مليون، ويعزي ذلك لإرتفاع الإنفاق الحكومي علي الإمن والدفاع في تلك الفترة ، أيضاً انخفض مره اخري في الأعوم 2002م و 2003م و 2004م الي إدني مستوي له وذلك لزيادة الأنتاج في البترول واعتماد ميزانية الدولة بنسبة أكبر علي الإيرادات النفطية ، وبداء يرتفع مره اخري في العام 2006م وصل الي مبلغ 589937 مليون جنيه، ويرجع ذلك لإنخفاض القروض والمنح الإجنبية إلي إدني مستوى لها إلي مبلغ 967.0 مليون جنيه، وحاجة الدولة إلي تمويل التتمية. وواصل التمويل بالعجز في الإرتفاع خلال فترة الدراسة حتي بلغ في العام 2017م أعلي مستوى له (1475333) مليون جنيه، وذلك نسبة لإنخفاض الإنتاج في عدد من القطاعات وارتفاع الإنفاق الحكومي علي الإستهلاك أكثر من الإنتاج.

الإجراءات والسياسات المتبعة لتقليل التمويل بالعجز:

وبالرغم من أن الحكومة سعت الي تقليل التمويل بالعجز والبحث عن بدائل أخرى عن طريق إصدار شهادات (شهامه) في عام 1999م، في محاولة للإستدانة من الجمهور غير المصرفي بدلاً عن الجهاز المصرفي ، بغرض مساعدة بنك السودان في تنظيم وأدارة السيولة المصرفية مما يخدم أهداف السياسة النقدية ، وبالتالي السياسة الإقتصادية الكلية ، وبالرغم من قصر عمر التجربة فقد إستطاعت شهادات (شهامه) أن تخلق فائضاً لتغذية الموارد الحكومية . وتحقيق أرباح مجزية للجمهور من غير آثار تضخمية كما كان يحدث بالتمويل بالعجز لأنها تشكل موارد حقيقية ناتجة عن عمليات إنتاجية واستثمارية ، ووصل معدل التضخم إلي أقل من 15% بعد تجاوز 100% في بعد السنوات.

الا إن هنالك من يرى أن شهادات شهامة لا يمكن أن تمثل مصدر التمويل بالعجز الآ بشرط. يعتقد الدكتور أبراهيم أونو أن شهادات شهامة لا يمكن أن تعتبر مصدراً لتمويل العجز الا في حالة تجازة عائدات شهامة لمعدل العجز نفسه ، وفي رايه أنه اذا لم يتحقق هذا الشرط فان النتيجة النهائي هي إنهاء التام لشهادات شهامة. ويبرر ذلك بأنه اذا تجاوز معدل النمو في العجز معدل العائد علي الشهادات شهامة فان معدل العائد علي الإستثمار سوف يتناقص في مثل هذا الظروف، فأن ظهور فرص إستثمارية منافسة سوف يفاقم من إنهاء شهادات شهامة. هذا اذا اعتبرنا إن حجم شهادات شهامة دالة في عجز الموازنة العامة ، ويرى الدكتور أونور النتيجة نفسها في حالة تحديد شهادات شهامة خارجياً وفي رايه ان زيادة حجم شهادات شهامة وبالتاكيد سيؤدي الي مساهمتها بصورة أكبر في تمويل عجز الموازنة العامة ،ولكن في نفس الوقت فأن العائد علي الوحدة سوف ينخفض ولذلك فأن الطلب المستقبلي علي الوحدات شهامة سوف ينخفض أيضاً. (سليمان ، ص34)

خلاصة القول أن التمويل بالعجز يشكل واحد من الأختلالات التي صاحبت مسار الإقتصاد السوداني ،والتي ألفت بظلالها السالبة علي كثير من متغيرات الأقتصاد الكلي ،وأهمها الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

أن أستقلالية البنك المركزي تعتبر عامل حاسم في السيطرة علي حجم هذا التمويل ،لذلك نوصي بتحقيق هذه الأستقلالية مامكن ذلك ،وذلك لأنه نجد أن البنوك ذات الدرجة العالية من الأستقلالية تسطيع مقاومة طلبات الحكومة لتمويل عجز الميزانية بأصدار مزيد من النقد، وبيع المزيد من السندات الحكومية ،وأذونات الخزانة ،بينما لا تسطيع البنوك ذات الدرجة المنخفضه من الإستقلالية أن تفعل ذلك. (محمد ، 1998م)

المبحث الثالث

الآثار السالبة لظاهرة التمويل بالعجز علي الإقتصاد السوداني

أولاً: أثر التمويل بالعجز علي عرض النقود:

وتشير نظرية النقود بصفة عامة إلي أن الزيادة في حجم الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاد تؤثر علي زيادة الأسعار.

لذلك فإن من وسائل السيطرة علي زيادة الأسعار السيطرة علي إصدار النقود وضخها في الإقتصاد السوداني. ولكن لا يعني ذلك أن كمية النقود في الإقتصاد ينبغي أن تكون ثابتة وإنما يمكن زيادتها حسب تطور الإقتصاد وتوسع الإنتاج. تشابك قطاعات الإقتصاد المختلفة . بل أن زيادة عرض النقود أمر لا بد منه في مثل هذه الظروف حتي تحدث سلاسة في تحريك نشاط الإقتصاد المختلفة. (سليمان ، ص45)

عرض النقود:

النقود متغير أساسي في الإقتصاد السوداني شأنه شأن موقعه في إقتصاديات الدول الأخرى. تعتبر قاعدة النقدية أو النقود الاحتياطية ، ويتكون العرض الكلي للنقود في المجتمع من وسائل الدفع الجارية أو النقود الحاضرة وشبه النقود.

(M_1) ويقصد به المفهوم الضيق للنقود وهو النقد خارج الجهاز المصرفي زائداً الودائع تحت الطلب لدي البنوك، (M_2) ويقصد به عرض النقود بمعناه الواسع وهو النقد خارج الجهاز المصرفي زائداً الودائع تحت الطلب لدي البنوك زائداً شبه النقود (Quasi-Money) بالعملتين المحلية والأجنبية ويوضح الجدول أدناه العرض الكلي للنقود خلال الفترة 1998 – 2017م

جدول رقم (5)

عرض النقود الكلي خلال الفترة (1998 - 2017م) بملايين الجنيهات

السنة	العملة لدي الجمهور	الودئع تحت الطلب	عرض النقود بمعناه الضيق (M ₁)	شبه النقود	عرض النقود بمعناها الواسع (M ₂)
1998	8214.0	4872.2	13086.2	7609.0	20695.2
1999	1081.1	615.1	1696.2	883.1	2579.2
2000	1420.8	925.1	2345.9	1120.8	3466.7
2001	1538.4	1175.5	2717.2	1608.3	4322.1
2002	1935.8	1586.8	3522.6	2110.0	5632.7
2003	2402.1	2182.7	4584.8	2756.1	7340.9
2004	3049.0	2994.7	6043.7	3560.8	9604.5
2005	3740.4	4447.6	8188	5843.4	14031.4
2006	5355.3	5168.8	10524.1	7347.7	17871.8
2007	5639.7	5734.9	11374.6	8340.0	19714.6
2008	6774.6	6862.9	13637.4	9295.7	22933.2
2009	8066.2	8040.2	16106.4	12208.1	28314.5
2010	10068.0	9840.3	19908.3	15589.6	35497.9
2011	12850.1	12000.0	24850.1	17003.0	41853.1
2012	16751.0	14242.0	30993	27670.0	58663.0
2013	19178.4	16486.9	35665.3	30780.4	66445.7
2014	23343.1	19743.0	43086.1	34652.9	77739.0
2015	27495.4	25376.3	52871.7	40770.9	93642.6
2016	38712.0	33460.8	117172.8	48627.2	120800.1
2017	61455.0	59545.5	121000.0	82367.0	203367.5

المصدر : تقارير الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة.

وبالنظر إلي الجدول رقم (5) وبالتركيز علي عرض النقود بمعناه الضيق (M_1) يلاحظ أن العملة خارج الجهاز المصرفي خلال الفترة 1998 - 2017م هي الأكبر، إذ إنها قد شهدت تطبيق التحرير الكلي لإقتصاد السوداني، بما فيه إزالة معظم القيود التي كانت مفروضة علي حركة النقد الإجنبي وسعر الصرف والتمويل المصرفي، وهوامش أرباح المراجحات للبنوك ، هنالك عدة عوامل ساهمت مساهمة فعالة في زيادة نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي لعرض النقود بمعناها الضيق ، ونذكر منها الإرتفاع الكبير في معدلات التضخم والذي وصل الي اكثر من 100%، كما أن معدلات التضخم خلال الفترة المذكورة قد تسبب في تآكل قيمة الودائع الجارية لدي البنوك مما ادي لسحبها واستخدامها في المضاربات ذات العائد السريع.

ويلاحظ خلال السنوات 1998م، 1990م، 2000م، 2001م، 2002م، 2003م، 2004م كان حجم العملة بايدي الجمهور أكبر بكثير من حجم الودائع تحت الطلب. في هذه السنوات علي التوالي كان حجم العملة بايدي الجمهور 8214.0 مليون جنيه مقابل الودائع تحت الطلب 4872.2 مليون جنيه ، ومبلغ 1081.1 مليون جنيه مقابل 615.1 مليون جنيه ، ومبلغ 1420.8 مليون جنيه مقابل 925.1 مليون جنيه ، ومبلغ 1538.4 مليون جنيه مقابل 1175.5 مليون جنيه، ومبلغ 1935.8 مليون جنيه مقابل 1586.8 مليون جنيه ، ومبلغ 2402.1 مليون جنيه مقابل 2182.7 مليون جنيه ، ومبلغ 3049.0 مليون جنيه مقابل 2994.7 مليون جنيه ، والتفسير الواضح لهذا التغيرات المفاجئ الكبير الذي يحدث في العلاقة بين العملة في ايدي الجمهور والودائع تحت الطلب في هذه السنوات هو إفرزات السياسة النقدية، و أيضاً بسبب إرتفاع في معدلات التضخم وتدهور سعر الصرف العملة المحلية وإستدانة الحكومة من البنك المركزي وعوامل أخرى ، ثم في العام التالي 2005م نجد أن حجم العملة في ايدي الجمهور إنخفض مقارنة بحجم الودائع تحت الطلب مبلغ 3740.4 مليون جنيه مقابل 4447.6 مليون جنيه. وواصلت العملة في ايدي الجمهور الإرتفاع والإنخفاض مقابل الودائع تحت الطلب حتي بلغت في عام 2017م مبلغ 61455.0 مليون جنيه مقابل 59545.5 مليون جنيه. ويعزى ذلك الي الإستدانة من البنك المركزي مما ادي الي ارتفاع عرض العملة بمعناه الضيق (M_1).

و إما شبه النقود فقد زادت زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة فقد إرتفع حجم شبه النقود من مبلغ 7609 مليون جنيه في العام 1998م الي مبلغ 82367 مليون جنيه في العام 2017م اي بزيادة 74758 مليون جنيه وكان شبه النقود أكبر البنود عرض النقود وأكثرها تأثيراً عليه.

العوامل المؤثرة علي عرض النقود:

العوامل التي تؤثر علي عرض النقود هي صافي الأصول الأجنبية ، وصافي إستدانة القطاع العام من النظام المصرفي ، وصافي إستدانة القطاع الخاص من النظام المصرفي ، وصافي بعض البنود الصغيرة الاخرى. (سليمان ، ص47)

ولكن يتضح أن الفترة موضوع الدراسة (1998 – 2017م) قد بلغت الإستدانة أعلى مستوياتها. ويرجع ذلك الي تنفيذ برنامج الإعتماد علي الذات والحصار الإقتصادي علي السودان وضعف العون الخارجي، اذ اعتمدت الميزانية العامة للدولة خلال تلك الفترة علي الموارد المحلية وعلي التمويل بالعجز كألية لتمويل المشروعات التنموية التي تبنتها الدولة ، وذلك حتي تساهم هذه المشروعات مستقبلاً في تخفيف الضغط علي الموازنة الدولة.

جدول رقم (6)

علاقة التمويل بالعجز بعرض النقود خلال الفترة (1998 - 2017م) بملايين الجنيهات

السنة	عرض النقود الكلي	التمويل بالعجز	التغير في التمويل بالعجز
1998	20695.2	685765	-
1999	2579.2	120000	- 565765
2000	3466.7	80000	- 40000
2001	4322.1	180000	100000
2002	5632.7	308754	128754
2003	7340.9	374937	66219
2004	9604.5	374973	37
2005	14031.4	274940	- 100033
2006	17871.8	589937	314997
2007	19714.6	291500	298437
2008	22933.2	1432000	1140500
2009	28314.5	2876883	1444883
2010	35497.9	3886263	-2488260
2011	41853.1	1499331	-2386932
2012	58663.0	3499329	1999998
2013	66445.7	4500000	1000671
2014	77739.0	2240000	-2260000
2015	93642.6	3500000	1260000
2016	120800.1	8900000	5400000
2017	203367.5	14753333	5853333

المصدر: تقارير بنك السودان للأعوام المذكورة.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن الحكومة إستدانت في عام 1998م مبلغ 68576.4 مليون جنية ، وكان عرض النقود الكلي مبلغ 2069.5 مليون جنية، وفي العام التالي 1999م تغير التمويل بالعجز الي

مبلغ 120000 مليون جنيه ، مما أدى الي زيادة في عرض النقود من العام السابق له الي مبلغ 2579.2 مليون جنيه ، وفي العام 2001م اي بعد عامين سجله التمويل بالعجز مبلغ 180000 مليون جنيه ، بتغير 100000 مليون جنيه الذي أدى بدوره الي زيادة العرض الكلي للنقود من 3400.7 مليون عام 2000م الي مبلغ 4322.1 مليون جنيه، وفي العام التالي 2002م كان التمويل بالعجز مبلغ 308754 مليون جنيه ، بتغير 128754 مليون من العام السابق، مما أدى الي زيادة كبيرة في عرض النقود من 4322.1 مليون عام 2001 الي 5632.7 مليون جنيه، في تلك الفترة واصلت إستدانة الحكومة في الأرتفاع حتي في عام 2008م بلغت مبلغ 1432000 مليون جنيه، بتغير 1140500 مليون جنيه من العام السابق، مما أدى الي زيادة واضحة في العرض الكلي للنقود الي مبلغ 229332 مليون جنيه من العام السابق له، وفي العام 2016 إستدانة الحكومة مبلغ 8900000 مليون جنيه بتغير 5400000 مليون جنيه، أدى الي زيادة عرض النقود الي مبلغ 120800.1 مليون جنيه ، ونجد في العام 2017م سجلت إستدانة الحكومة مبلغ 14753333 مليون جنيه، بمعدل تغير 5853333 مليون جنيه، الذي أدى بدوره لزيادة العرض الكلي للنقود الي مبلغ 203367.5 مليون جنيه وتعتبر أعلى نسبة خلال فترة الدراسة.

خلال الفترة 1998م الي 2017م وهي فترة عشرون سنة نجد أن العرض الكلي للنقود كان أعلى مبلغ 203367.5 مليون جنيه في العام 2017م، وأدناها 2069.5 مليون جنيه في العام 1998م، تؤكد حقيقة أن حجم العرض الكلي للنقود يتأثر تأثيراً كبيراً بحجم التمويل بالعجز.

لاشك أن تزايد إستدانة الحكومة لتمويل العجز في الموازنة العامة تعني بالضرورة ضخ مبالغ ضخمة من السيولة في الإقتصاد وزيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة بنسبة سنوية عالية.

زيادة كمية النقود المتداولة في الإقتصاد بهذه الأحجام السنوية الكبيرة تؤدي إلي إخلال التوازن بين كمية النقود المتداولة والسلع وخدمات المتوفرة في الإقتصاد الوطني ، وكمية النقود المتداولة تؤدي الي زيادة الطلب الكلي بتوفير قوة شرائية إضافية دون زيادة في الإنتاج الكلي وزيادة الطلب الكلي .

ثانياً: أثر التمويل بالعجز علي التضخم:

مفهوم التضخم:

أصبح التضخم هاجساً يورق كل الدول النامية بما فيها السودان لآثاره السالبة التي تهدد جهود هذه الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الرفاهية والعيش الكريم لشعبها.

ويعرف التضخم بأنه الإرتفاع المستمر والمتواصل في المستوي العام للأسعار لفترة زمنية معينة عادة ما تكون عام. ويعرف علي أنه عبارة عن ختلال مابين حجم الكتلة النقدية المطلوبة وحجم الكتلة النقدية المعروضة، بحيث يكون عرض النقود اكبر من الطلب علي النقود.

ومن انواع التضخم:

1. تضخم جذب الطلب : وهو الناتج من زيادة حجم النقود في الإقتصاد بصورة أكبر من الطلب عليها، وبذلك يصبح الطلب الكلي علي السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي لها.
2. تضخم دفع النفقات: هو الذي ينتج من ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج والإجور.
3. تضخم المشترك : هو الناتج من تداخل عوامل جذب الطلب مع عوامل دفع التكاليف معاً. (الامين، 2018، ص37)

تأثير التمويل بالعجز علي التضخم:

تستدين الحكومة من النظام المصرفي لتغطية عجز الميزانية لعدم قدرة موارد الدولة العادية لتغطية المصروفات الجارية والصرف علي التنمية في الأحيان.

إستدانة الحكومة المركزية تعني زيادة قوتها الشرائية وتعني بالضرورة أن طلبها للسلع والخدمات المعروضة في السوق هو طلب فعال ويؤثر بالتالي علي مقدار ماتحصل عليه الحكومة من السلع والخدمات المتاحة للمجتمع. ويوضح الجدول رقم (5) تزايداً مستمراً في إستدانة الحكومة لتمويل العجز خلال الفترة (1998-2017م) ، وإن معدلات التضخم كانت عالية خلال هذه الفترة مما يؤكد الإرتباط بين إستدانة الحكومة لتمويل العجز في الموازنة العامة والتضخم الذي حدث خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (7)

الأرتباط بين التمويل بالعجز التضخم خلال الفترة (1998-2017م)

السنة	التمويل بالعجز (بملايين الجنيهات)	معدل التضخم السنوي %
1998	685764	17.1
1999	120000	16.2
2000	80000	8.2
2001	180000	4.9
2002	308754	8.3
2003	374937	7.7
2004	374973	8.5
2005	274940	8.5
2006	589937	7.2
2007	291500	8.2
2008	1432000	14.3
2009	2876883	11.2
2010	3886263	13
2011	1499331	18.1
2012	3499329	35.1
2013	4500000	37.1
2014	2240000	36.9
2015	3500000	16.9
2016	8900000	17.8
2017	1475333	25.8

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي للأعوام المذكورة.

أن النمو الكبير في تمويل البنك السودان للحكومة لسد العجز في الموازنة العامة أصبح أحد العوامل المسببة للتضخم في السودان.

ويلاحظ من الجدول رقم (7) أن الأعوام 1998 - 2008م أن اتجاه معدلات التضخم تتأرجح ما بين الإرتفاع والإنخفاض ، فقد كانت معدلات التضخم في العام 1998م 17.1% وذلك لزيادة المعروض من النقود عن طريق التمويل بالعجز الذي بلغ 685764 مليون جنيه، ثم انخفض في العام التالي الي 1999م 16.2% وذلك لإنخفاض الملحوظ في التمويل بالعجز وبالتالي عرض النقود ، وثم بدء يسجل انخفاضاً حتي بلغ في العام 2001م 4.9% ، ويعزي ذلك الي زيادة الإنتاج في عدد من القطاعات الإقتصادية وإنتاج البترول في تلك الفترة ، ثم إرتفع في الأعوام التاليه حتي سجل في العام 2008م 14.3% ويعزي ذلك لزيادة إستدانة الحكومة من العام السابق الي مبلغ 1432000 مليون جنيه ، ثم إنخفض التضخم في العام التالي حيث سجل 11.2% في العام 2009م ، ويرجع سبب إنخفاض معدلات التضخم الي المجهود المبذول من قبل الدولة لتخفيض أعباء المعيشة والتي تمثلت الي زيادة الإنتاج والضغط علي الصرف علي الإستهلاك في ظل ارتفاع التمويل بالعجز في تلك الفترة كان مبلغ 2876883 مليون جنيه ، وهذه يدل علي أن هنالك عوامل اخري تؤثر علي التضخم في الأنخفاض والإرتفاع، ثم إرتفعت معدلات التضخم لتسجل أعلي مستوي لها في الأعوم 2012م و2013م و2014م كل من 35.1%، و37.1%، و36.9% ، ويعزي ذلك لأنفصال الجنوب وفقدان موارد النقد الإجنبي ، وفي العام 2017م سجل التضخم نسبة 25.8%، وذلك نسبة لأرتفع التمويل عن طريق الإستدانة من البنك المركزي الي مبلغ 1475333 مليون جنيه، مما ادي الي زيادة عرض النقود الذي أدي بدوره الي ارتفاع القوة الشرائية لدي الحكومة وارتفاع الطلب الكلي بالتالي زيادة معدلات التضخم.

الفصل الرابع

دراسة تطبيقية واختبار الفرضيات والخاتمة

المبحث الاول : توصيف النموذج

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات والخاتمة

الفصل الرابع

المبحث الاول

توصيف النموذج:

يعد الإقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الإقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الإقتصادية وذلك للحصول علي قيم عددية لمعادلات العلاقات الإقتصادية ومن ثم اختبار تلك المعالم اختبار إقتصادياً وإحصائياً ومعرفة مقدرة هذه المعلمات علي التنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية بصورة عامة، بتحديد منهج البحث في الإقتصاد القياسي في الخطوات التالية: (الإمين ، 2017م)

أولاً: مرحلة توصيف النموذج القياسي:

أن بناء النموذج عباره عن عملية التعبير عن النظرية الإقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات.

ثانياً:مرحلة تقدير النموذج:

إن التقدير عبارة عن محاولة الوصول إلي تقديرات مقبولة من قيم المعاملات للمتغيرات المستقلة.

ثالثاً:مرحلة تقويم النموذج القياسي المقدر:

يتم في هذه المرحلة إستخدام معايير تقييم المعاملات الإقتصادية الإحصائية والقياسية.

رابعاً: مرحلة التطبيق والتنبؤ:

المرحلة الأخيرة من منهج البحث في الإقتصاد القياسي حيث استخدام النموذج المقدر في تحليل السياسات الإقتصادية.

توصيف النموذج القياسي:

هو صياغة العلاقات الإقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتي يمكن قياس معاملاتها بإستخدام الطرق القياسية وتتكون هذه المرحلة من عدة خطوات أهمها:

1. تحديد متغيرات النموذج .
2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
3. تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم.

إولاً: تحديد متغيرات النموذج:

تم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج من خلال مصادر النظريات الإقتصادية والمعلومات المتاحة من الدراسات القياسية السابقة والمعلومات المتاحة عن الظاهرة قيد الدراسة في السودان ، وقد تم تحديد شكل واتجاه العلاقة ما بين متغيرات هذا النموذج وفقاً للنظرية القتصادية والدراسات التطبيقية في هذا المجال ، وعليه تم تحديد متغيرات النموذج المقترح علي النحو التالي :

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو عبارة عن إجمالي القيمة السوقية الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة معينه في فترة زمنية محددة (عادة ما تكون سنة).
- التمويل بالعجز (DF) هو عبارة عن الإستدانة من البنك المركزي بغرض سد العجز في الموازنة العامة لدولة بملايين الجنيهات.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد وشكل المعادلات التي يحتويها النموذج فالنظرية الإقتصادية لا تحدد علي وجه الدقة شكل معين للنموذج ولكنها تلمح في بعض الأحيان الي بعض المعلومات التي تبين ولو جزئياً الملامح المناسبة للنموذج علي النحو التالي:

1- أسلوب الانتشار: وفقاً لهذا الأسلوب يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات ووصفها في شكل إنتشار ذو محورين إحداهما علي محور افقي والآخر علي محور الرأسي من خلال ملاحظة الشكل نستطيع أن نحدد الشكل الرياضي للنموذج خطي أو غير خطي.

ولكن يعاب علي هذا الأسلوب أنه يختصر علي محورين فقط وبالتالي تتعذر إمكانية تطبيقه في حالة إحتواء النموذج علي أكثر من متغيرين.

2- أسلوب التجريب : تأسيساً علي هذا الأسلوب نقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة التي أن نتحصل علي الصيغة التي تعطي أفضل النتائج من الجواب الإقتصادية الإحصائية والقياسية بإعتبار أن دالة تتبع ذلك الشكل المحدب.

وتعمل هذه الدراسة علي التمويل بالعجز واثره علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1998 - 2017م) وذلك من خلال نموذج قياسي مكون من معادلة خطية واحدة (معادلة انحدار خطي بسيط).

وعند تحديد الشكل الرياضي للنموذج يجب علينا تضمين متغير عشوائي للمعادلات حتي تتحول المعادلات الرياضية الي معادلات قياسية ، ولنتمكن من إجراء الإختبارات الإحصائية والقياسية للنموذج سوف يتم ذلك كالاتي:

$$GDP = a + b DF + ut$$

حيث : $b > 0$

المتغير التابع (GDP) الناتج المحلي الإجمالي .

المتغير المستقل (DF) التمويل بالعجز .

الثابت للنموذج (a) ثابت النموذج .

معلمة النموذج (b) الميل الحدي للتمويل بالعجز .

الخطأ العشوائي (ut) المتغيرات الغير مذكوره في النموذج.

ثالثاً: تحديد القيم والأشارة المسبقه للمعالم النموذج :

وهي تعتمد علي النظرية الإقتصادية : التي تقول أن هنالك علاقة طردية بين التمويل بالعجز (DF) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) اي أن أي زيادة في التمويل بالعجز سوف تنعكس إيجابياً علي الناتج المحلي الإجمالي وهذا مما يعني أن إشارة المعلمة موجبه .

المبحث الثاني

تحليل وفحص بيانات معادلة انحدار الناتج المحلي الإجمالي في السودان:

العلاقة الإقتصادية عادة ماتشتمل علي المتغيرات تفسيرية ترتبط بمتغيرات ثابتة من خلال معلمات مجهولة يتم تقديرها في ظل وجود الأخطاء العشوائية الناتجة من هذه المتغيرات بما أن دقة المتغيرات تعتمد بشكل أساسي علي حجم وطبيعة هذه الأخطاء لذلك لأبد من تحسين دقة قياس المتغيرات عن طريق التحليل الاول للبيانات اذا كانت بيانات سلاسل زمنية.

الإرتباط Correlation:

من خلال الجدول يتضح الآتي :

1. R الإرتباط والذي يعكس العلاقة بين المتغير المستقل والتمويل بالعجز DF والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي GDP والتي ظهرت كما في الجدول اعلاه 0.76 مما يدل علي وجود ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والتمويل بالعجز كمتغير مستقل.
2. R Square معامل التحديد والذي يعكس جودة توفيق المعادلة أو النموذج من خلال أثر المتغير المستقل علي المتغير التابع وفي حالة تعدد المتغيرات المستقلة بفضل إستخدام معامل التحديد المعدل Adjusted R Square لأنه يعمل علي امتصاص اي زيادة ناتجة لزيادة عدد المتغيرات التي قد لا تؤثر علي المتغير التابع اي استبعاد الأثر الغير حقيقي.

وجد أن قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل هي (0.56) وهذا يعني أن المتغير المستقل (التمويل بالعجز) يؤثر بنسبة 56% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي 44% وهي عبارة عن أثر المتغيرات العشوائية الغير مذكور في النموذج.

تحليل التباين ANOVA:

من خلال الجدول تحليل البيانات ANOVA أي جدول اختبار F أو التوثيق الكلي للنموذج أو معادلة الإنحدار والذي تعتمد عليه معنوية النموذج ككل خلال قيمة Sig اي درجة المعنوية كما في الجدول أعلاه

(0.00) وقيمة F. tst بما ان قيمة Sig بالنسبة لاختبار F أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعنوية عليه نرفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة معنوية للنموذج ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة معنوية للنموذج الكلي .

الانحدار الخطي البسيط:

هو تقدير قيمة مستقبلية لمتغير واحد بناءً علي معرفة قيم متغير اخر ، وتحديد شكل العلاقة بين المتغيرات رياضياً، وتوضيح اتجاه العلاقة بين المتغيرات، والتنبؤ بقيمة أحد المتغيرين بدلالة المتغير الأخر.

من خلال جدول Coefficient^a المعالم والذي يوضح الآتي معادلة الإنحدار المقدره.

$$GDP = 18.474 + (1.6) DF$$

1. العمود الاول : يوضح قيم المعالم المقدره $b = (1.6)$ ويمثل الميل اي معامل التمويل بالعجز كما تعكس إشارة معامل DF الإشارة الموجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين التمويل بالعجز والنتاج المحلي الإجمالي وهذا يدل علي أن للتمويل بالعجز أثر إيجابي في المدى القصير بعني أن الزيادة في التمويل بالعجز تؤثر إيجاباً علي الناتج المحلي الإجمالي اذا تم توجيهه الي القطاعات الإنتاجية ، وهذا يبين عدم صحة الفرضية الأولى القائله بأن للتمويل بالعجز اثر سلباً علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان .

2. العمود الثالث : والذي يوضح اختبار للمعالم الجزئية كل علي حدا والذي يعكس العلاقة السببية بين المتغير المستقل التمويل بالعجز والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي.

حيث نجد قيمة الثابت $T.test\ constant = 13.387$ وقيمة درجة المعنوية $a\ Sig = 0.00$ وهي أقل من مستوى المعنوية ال 0.05 مما يعني نرفض الفرض العدم القائل أن الثابت غير معنوي ونقبل الفرض البديل القائل أن الثابت معنوي.

وقيمة الميل الحدي (5.012) $T. test b \downarrow =$ وقيمة درجة المعنوية $B Sig = 0.00$ وهي أقل من مستوى المعنوية الـ 0.05 مما يعني قبول الفرض البديل وهذا يعني أن B معنويه وهذه دلالة علي وجود علاقة بين المتغير المستقل التمويل بالعجز والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي.

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى :

للتمويل بالعجز أثر سالب علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

من خلال الجدول Coefficient^a يلاحظ العمود الاول يوضح قيم المعالم المقدره $b = (1.6)$ ويمثل الميل اي معامل التمويل بالعجز كما تعكس إشارة معامل DF الأشارة الموجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية لوجود علاقه طردية بين التمويل بالعجز والناتج المحلي الإجمالي وهذا يدل علي أن للتمويل بالعجز أثر إيجابي بعني أن الزيادة في التمويل بالعجز تؤثر أو تتعكس إيجابا علي الناتج المحلي الإجمالي اذا تم توجيهه الي القطاعات الأنتاجية، بدلاً من استخدامه في الإنفاق الجاري ، وهذا يبين عدم صحة الفرضية الأولى القائله بأن للتمويل بالعجز أثر سالب علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان .

الفرضية الثانية :

هنالك علاقة إرتباط قوي بين التمويل بالعجز والناتج المحلي الإجمالي.

من خلال جدول الإرتباط **Correlation** نجد ان قيمة الإرتباط (R) والذي يعكس العلاقة بين المتغير المستقل التمويل بالعجز (DF) والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والتي ظهرت 76% وهي تقرب من الواحد الصحيح مما يدل علي وجود إرتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والتمويل بالعجز كمتغير مستقل. وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية بأن هنالك علاقة إرتباط قوي بين التمويل بالعجز والناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثالثة :

عدم فعالية السياسات والإجراءات التي اتبعت لمعالجة أثار التمويل بالعجز.

تمت الإشارة في المبحث الثاني من (الفصل الثالث) الي الإجراءات والبدائل التي إتبع لتقليل من الآثار السالبة للتمويل بالعجز ، وبالرغم من أن الحكومة سعت خلال الفترة الماضية الي تقليل هذا العجز عن طريق إصدار شهادات (شهامه) في عام 1999م في محاولة للإستدانة من الجمهور بدلاً عن الجهاز المصرفي ، بغرض مساعدة بنك السودان في تنظيم وادارة السيولة المصرفية مما يخدم أهداف السياسة النقدية ، وبالتالي السياسة الإقتصادية الكلية ، وبالرغم من قصر عمر التجربة فقد إستطاعت شهادات (شهامه) أن تخلق فائضاً لتغذية الموارد الحكومية .

يعتقد الدكتور أبراهيم أونور أن شهادات شهامة لا يمكن أن تعتبر مصدراً لتمويل العجز الا في حالة تجاوزت عائدات شهامة لمعدل العجز نفسه ، اذا لم يتحقق هذا الشرط فأن النتيجة النهائي هي إنهيار التام لشهادات شهامه.

ارى انا كباحث أن السياسات والإجراءات التي اتبعت لمعالجة أثار التمويل بالعجز غير فعالة خلال فترة الدراسة ، وذلك لأن التمويل بالعجز في تزايد من خلال الرجوع إلي الجدول رقم (6) الذي يوضح إستدانة الحكومة من البنك المركزي في تزايد خلال فترة الدراسة، وهذه مما يدل علي أن شهادة شهامة لم تكن مصدراً لتمويل عجز الموازنة، مما جعل الدولة تعتمد في تمويل عجز موازنتها عن طريق التمويل بالعجز.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

النتائج الخاصة:

1. العلاقة بين ظاهرة التمويل بالعجز والناجح المحلي الإجمالي طردية في السودان أثناء فترة الدراسة .
2. هنالك علاقة إرتباط قوي بين التمويل بالعجز والناجح المحلي الإجمالي ،كما ظهرت قيمة (R) (0.76) وهي تقترب من الواحد الصحيح مما يدل علي وجود إرتباط قوي بين الناجح المحلي الإجمالي كمتغير تابع والتمويل بالعجز كمتغير مستقل.
3. هنالك عدم فعالية للسياسات والإجراءات التي إتبعتها الحكومة لتقليل من ظاهرة التمويل بالعجز وتقادي أثارها.

النتائج العامة :

1. عدم توجيه التمويل بالعجز الي القطاعات الإنتاجية بدلاً توجيه التمويل بالعجز الي السلع الإستهلاكية وواردات كمالية.
2. عدم إستقلالية البنك المركزي السوداني التي تمكنه من مقاومة طلبات الحكومة لتمويل عجز الميزانية بأصدار مزيد من النقد.
3. ارتفاع الإنفاق الحكومي بصورة عامة وخاصة الإنفاق العسكري والإستهلاكي في السودان.
4. عدم مراعاة الضوابط الشرعية ومراعاة المصلحة العامة في عملية الإستدانة من الجهاز المصرفي.
5. عدم إلتزام الحكومة بحجم الإستدانة المقررة لها وفقاً للوائح بنك السودان المركزي ، بموجب المادة (57) (أ) من قانون بنك السودان لسنة 1959م لزيادة حجم إستلاف الحكومة عن الحدود المقرر لها للإستلاف من البنك المركزي.

التوصيات الخاصة:

1. يجب استخدام التمويل بالعجز فقط بعد انقضاء المرحلة الأولى من التنمية (تكوين القواعد الإنتاجية والأساسية) مما يؤدي الي المساهمة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان.
2. العمل علي تقليل الارتباط بين التمويل بالعجز والناتج المحلي الإجمالي حتي لا يتم الإعتماد علية في تمويل التنمية الإقتصادية في السودان.
3. وضع سياسات وإجراءات اكثر فعالية حتي تمكن من تقليل الأثار الناتجة عن التمويل بالعجز، وعدم الإعتماد علية في تمويل عجز الموازنة.

التوصيات العامة:

1. العمل علي توجيه التمويل بالعجز الي القطاعات الإنتاجية لإنتاج سلع الصادر التي لها عائد واحلال الواردات وليست الصرف علي نفقات الحكومة والاستهلاك.
2. العمل علي منح البنك المركزي الإستقلالية الكاملة حتي يتمكن من اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة في خفض تمويل عجز الميزانية عن طريق الإستدانة فقط والبحث عن طرق اخري مثل بيع السندات لجمهور .
3. مراعاة الضوابط الشرعية ومراعاة المصلحة العامة في عملية الإستدانة من الجهاز المصرفي.
4. العمل علي تحقيق الإستقرار الأقتصادي والسياسي وحل النزاعات السياسة في السودان حتي يتم تخفيض الصرف علي الأمن والدفاع.
5. إلتزام الحكومة بحجم الإستدانة المقررة لها وفقاً للوائح بنك السودان المركزي ، بموجب المادة (57) (أ) من قانون بنك السودان لسنة 1959م لزيادة حجم إستلاف الحكومة عن الحدود المقرر لها للإستلاف من البنك المركزي.

توصيات لبحوث مستقبلية:

1. بحوث اضافية في مجال اثر التمويل بالعجز علي سعر الصرف في السودان.
2. بحوث اضافية في مجال اثر التمويل بالعجز علي الميزان التجاري في السودان.
3. بحوث في مجال اثر التمويل بالعجز علي عرض النقود في السودان.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع.

- (1) أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، 1976م، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة .
- (2) السيد عبد الموالي، المالية العامة، 1986م، دار الفكر العربي، القاهرة .
- (3) انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف، 1980م، مركز الانماء القومي، الكويت.
- (4) رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر واسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم، 1980م، الطبعة الاولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (5) رفعت محبوب، المالية العامة، 1975م، دار النهضة العربية، القاهرة.
- (6) رمزي زكي، علاقة التضخم بالتراكم الرسالي في البلاد الاخذة في النمو، 1966م، مذكرة رقم (619) من مطبوعات معهد التخطيط القومي القاهرة .
- (7) زكريا محمد بيومي، مبادئ المالية العامة، 1978م، دار النهضة العربية، القاهرة.
- (8) سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، 1982م، مركز كاظمة، الكويت.
- (9) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، 1977م، دار النهضة العربية.
- (10) غاي عناية، الاصول العامة للاقتصاد الاسلامي، 1991م، دار الجيل بيروت.
- (11) كامل عبدالمقصود بكري، اقتصاديات التجارة الخارجية، 1976م، الطبعة الاولى، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية.
- (12) محمد ابوالسعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الاسلامي، 1995م، الطبعة الاولى، مطبعة معترف اخوان بيروت .
- (13) مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، 1998م، الدار القومية للطباعة والنشر .
- (14) محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
- (15) محمد فاروق النبهان، أبحاث في الاقتصاد الاسلامي، 1986م، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(16) ناظم محمد نوري الشمري ،النقود والمصارف ،1988م، مديرية دار الطباعة والنشر،الموصل .
(17) نبيل الروبي،التضخم في الاقتصادات المتخلفة،1973م، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية.
(18) عبد الوهاب عثمان،منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ،2001م، شركة مطابع السودان للعملة
المحدود، الخرطوم.

(19) رياض الشيخ ، المالية العامة في الراسمالية والاشتراكية، 1965م ، دار النهضة العربية، القاهرة.
ثالثاً: الرسائل الجامعية.

(1) سعاد إبراهيم اسماعيل ، التمويل بالعجز من المنظور الوصفي الاسلامي، 1995م ،رسالة ماجستير
،جامعة امدرمان الاسلامية ،الخرطوم ، بحث غير منشور .

(2) عوض ابراهيم علي ،ادارة التمويل بالعجز واثره علي التنمية الاقتصادية بالسودان ،2009م، رسالة
ماجستير،جامعة افريقيا العالمية ،الخرطوم.

(3) عباس ناصر علي حسين ،النية تمويل عجز الموازنة العامة في العراق واثارها في بعض المتغيرات
الاقتصادية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بغداد العراق،بحث منشور علي الانترنت.

(4) عبد الرشيد محمد محمود، أثر التضخم علي الميزان التجاري في السودان،2012م، رسالة ماجستير
،جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم بحث غير منشور .

(5) عماد عبدالحفيظ محمد أحمد ،الاستدانة من النظام المصرفي في السودان،2001م، رسالة
ماجستير،جامعة امدرمان الاسلامية،الخرطوم.

(6) عائد عبدالمنطلب أحمد،شهادات مشاركة الحكومة والمصرف المركزي وأثارها في السيولة،2007م،
رسالة ماجستير،جامعة القران الكريم،الخرطوم.

(7) غازي عناية ،التمويل التضخم في البلدان النامية ،1978م ، رسالة دكتورة ،جامعة القاهرة ،بحث
منشور علي الانترنت.

(8) وجدان مهدي أحمد عبدالقادر ،سياسة احداث العجز في الموازنة العامة ،2009م، رسالة دكتورة ،جامعة
السودان للعلوم والتكنولوجيا ،الخرطوم ،بحث غير منشور .

- (9) هدي محمد سليمان، التمويل بالعجز وأثره علي التضخم في السودان، 2003م، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- (10) علي احمد الامين، اثر النقل البحري علي النمو الاقتصادي في السودان ، 2017م ، رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- رابعاً: التقارير والمجلات والمنشورات.
- (1) البشري درويس، سلسلة محاضرات، معهد التخطيط القومي، 1999م ، القاهرة.
- (2) برعي يوسف جلال الدين ، استقلالية البنوك المركزية كيفية الحفاظ عليها، 1996م، مجلة المصرفي ، بنك السودان ، العدد السابع، مطبعة بوستار، الخرطوم .
- (3) علي احمد الأمين، محاضرات في الإقتصاد الكلي، 2018م، جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا، الخرطوم، ص37.
- (4) محمد عبدالقادر محمد خير ، الأقتصاد السوداني المسار التاريخي وفرص وتحديات المستقبل، (2010م)، (قراءة لما قبل وبعد انفصال جنوب السودان)، الراصد للبحوث والعلوم، الخرطوم ، السودان.
- (5) مجدي إبراهيم، التمويل بالعجز من المنظور الاسلامي، 1996م ، مجلة المصرف، العدد الثالث.
- (6) أبراهيم انور ، محاضرة في مجال التمويل ، مدرسة الدراسات الادارية ، جامعة الخرطوم.
- (7) محمد عثمان محمد واخرون ، ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي ، الاسباب والحلول، 1998م، بنك السودان، العدد السادس عشر.
- (8) البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية 1997م، تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية 1995، التقرير الاقتصادي الموحد .
- (9) العرض الاقتصادي ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان، لسنوات مختلفة.
- (10) التقارير السنويه لبنك السودان المركزي.
- (12) حسين جواد كاظم، سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، 2006م، جامعة البصرة ،كلية الادرة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد(18)س.

الملاحق

ملحق رقم (1)

بيانات التمويل بالعجز (DF) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) (بملايين الجنيهات)

الناتج المحلي الإجمالي بالاسطر الثابتة	التمويل بالعجز	السنة
11.73	685765	1998
12.43	120000	1999
13.46	80000	2000
14.32	180000	2001
15.25	308754	2002
16.17	374937	2003
18.01	374973	2004
19.05	274940	2005
22.22	589937	2006
22.40	291500	2007
23.42	1432000	2008
24.87	2876883	2009
26.48	3886263	2010
27.04	1499331	2011
27.68	3499329	2012
29.56	4500000	2013
31.64	2240000	2014
33.01	3500000	2015
34.62	8900000	2016
36.24	14753333	2017

المصدر : تقارير بنك السودان للأعوام المذكوره.

ملحق رقم (2)
التحليل الإحصائي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.763 ^a	.583	.559	5.13161

a. Predictors: (Constant), DF

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	661.477	1	661.477	25.119	.000 ^b
	Residual	474.002	18	26.333		
	Total	1135.479	19			

a. Dependent Variable: GDP

b. Predictors: (Constant), DF

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	18.874	1.410		13.387	.000
	DF	1.630E-006	.000	.763	5.012	.000

a. Dependent Variable: GDP

ملحق رقم (3)

التضخم

التضخم	السنة
17.01	1998
16.16	1999
8.02	2000
4.92	2001
8.3	2002
7.7	2003
8.46	2004
8.5	2005
7.2	2006
8.2	2007
14.3	2008
11.2	2009
13	2010
18.1	2011
35.1	2012
37.1	2013
36.9	2014
16.9	2015
17.8	2016
25.2	2017

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء